منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

تقرير ربع سنوي حول

تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين الربع الرابع 2025، وحالة الصناعة لعام 2025

إعداد
المهندس / وائل حامد عبد المعطي
خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت- يناير 2026

مقدمة

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي والهيدروجين، مع إبراز انعكاساتها على الدول العربية التي تتبوأ مكانة متقدمة على خارطة الطاقة العالمية، يسرنا أن نقدم تقرير الربع الرابع وحالة الصناعة لعام 2025 حول تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي، والتطورات الدولية والعربية حول الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة.

ينقسم التقرير إلى جزأين، حيث يستعرض الجزء الأول أبرز التطورات والتغيرات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع وحالة الصناعة لعام 2025 من خلال استعراض حركة الأسواق، وتطور صادرات الغاز الطبيعي المسال، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي. كما يتناول تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية والموقف الاستثماري في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، خصوصاً بعد أن صعدت قضايا أمن الطاقة في العالم على الواجهة، واحتلت الأولوية على أجندة الطاقة. بالإضافة إلى توقعات أوابك للإمدادات العالمية في عام 2026.

أما الجزء الثاني فيركز على تطورات الهيدروجين، الذي بات أحد أبرز الحلول الدولية المطروحة للوصول إلى نظام خال من الكربون كونه يصلح كوقود لا ينتج عن حرقه أية انبعاثات، ويمكن إنتاجه من مصادر الطاقة المتجددة. كما يتناول تطورات الهيدروجين في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية عربياً وعالمياً، في ضوء سعي عدة دول نحو تبني خطط طموحة تقضي بالتوسع في استخدامه. كما يستعرض أبرز المشاريع المعلنة والمؤجلة أو الملغاة من قبل الشركات الوطنية والعالمية في مجال إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر والأمونيا.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن يشكل التقرير مادة ثرية للخبراء والمختصين وصناع القرار، لدعم جهود تطوير قطاع الطاقة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات

مقدمة 1
قائمة المحتويات 2
قائمة الأشكال 2
قائمة الجداول 3
لمحة عامة 4
أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي 5
1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الرابع 2025 6
1-1 التطورات العالمية 6
2-1 تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الرابع من عام 2025 13
2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025 17
3- تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025 28
4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار 30
5- تعاقدات الغاز الطبيعي المسال تسجل نشاطاً ملحوظاً خلال عام 2025 33
6- توقعات أوابك لنمو المعروض من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2026 35
ثانيا: تطورات الهيدروجين 38
1- التطورات العالمية في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة 39
2- التطورات العالمية في مشاريع الهيدروجين والإجراءات المتخذة 40
3- تطورات الأهداف الوطنية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين في الدول العربية 42
4- تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية 44
الخاتمة والتوصيات 47

قائمة الأشكال

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2024-2025 ..... **6**
الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عام 2024 وعام 2025 ..... **7**
الشكل-3: صادرات محطات الإسالة الثمانية في الولايات المتحدة خلال عام 2024 و2025 ..... **8**
الشكل-4: الأسواق المستقبلة لصادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025 ..... **11**
الشكل-5: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال عامي 2024 و2025 ..... **11**
الشكل-6: التغير % في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال 2024 و2025، حسب الدولة **12**
الشكل-7: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2024 و 2025 ..... **13**
الشكل-8: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) عامي 2024 و 2025 ..... **15**
الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال عامي 2024 و2025 ..... **16**
الشكل-10: تطورات واردات الصين من الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب "Power of Siberia" القادم من روسيا **18**
الشكل-11: تطور واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال في آسيا خلال عامي 2024 و 2025 ..... **19**
الشكل-12: تطور مستوى ملء مخزونات الغاز الأوروبية على أساس شهري **20**
الشكل-13: تطور واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة 2021-2025 ..... **21**

الشكل-14: مصدرو الغاز الطبيعي المسال* إلى أوروبا خلال عام 2025 22
الشكل-15: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و2025 24
الشكل-16: مرافئ تغويز الغاز الطبيعي المسال (الثابتة والعائمة والهجينة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 25
(محدث يناير 2026) 25
الشكل-17: مصدرو الغاز الطبيعي المسال إلى أسوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2025 26
الشكل-18: تطور واردات أسواق الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و 2025 27
الشكل-19: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية 29
الشكل-20: الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2030 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها 31
الشكل-21: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال 2017-2025 32
الشكل-22: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال عام 2025 حسب المدة 34
الشكل-23: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال 2025 حسب وجهة الشراء 35
الشكل-24: مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة التي ستساهم في طفرة لإمدادات العالمية عام 2026 36
الشكل-25: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2025 وتوقعات 2026 37
الشكل-26: الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين وحصتها من الاقتصاد العالمي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون 39
الشكل-27: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040 43
الشكل-28: تطور عدد المشاريع المعلنة للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2025 45
الشكل-29: المشاريع المعلنة* لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية، حتى نهاية ديسمبر 2025 46

قائمة الجداول

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية 29
الجدول-2: قائمة بمشاريع إنتاج الهيدروجين وتطبيقات استخدامه التي شهدت قرارات إلغاء أو تأجيل من المطورين عام 2025 41
(محدث حتى نهاية ديسمبر 2025) 41
الجدول-3: قائمة بمشاريع الهيدروجين الملغاة والمؤجلة رسمياً من المطورين في الدول العربية 44
(محدث حتى نهاية ديسمبر 2025) 44

لمحة عامة

تطورات الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025

25.4 % حصة الدول العربية من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2025 بإجمالي 109.1 مليون طن

25.8 % حصة الولايات المتحدة من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2025 بإجمالي تجاوز الـ 111 مليون طن، مع احتفاظها بالمرتبة الأولى كأكبر مصدر للغاز المسال

8.1 مليار قدم مكعب/اليوم — إجمالي طاقة التغويز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تضم خمس أسواق مستوردة للغاز الطبيعي المسال (الكويت، مصر، الأردن، الإمارات، البحرين)

7 % نسبة النمو المتوقعة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2026 حسب تقديرات أوابك، ليصل إجمالي الإمدادات إلى 465-475 مليون طن

تطورات الهيدروجين

65 دولة — اعلنت عن خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين حتى نهاية عام 2025

مشاريع مؤجلة/ملغاة — شهد عام 2025 إلغاء أو تأجيل أو تخارج لمطورين من مشاريع لإنتاج واستخدام الهيدروجين في عدد من المناطق مثل استراليا، والولايات المتحدة، وبعد الدول الأوروبية

8 مليون طن/السنة — المستهدف في إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030، حسب الأهداف الحكومية المعلنة

133 مشروع — المشاريع المعلنة لإنتاج وإستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية عام 2025 بعد تأجيل/إلغاء ثلاثة مشاريع في سلطنة عمان وموريتانيا

المصدر: أوابك

أولاً:

تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي

1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الرابع 2025

1-1 التطورات العالمية

في ظل استمرار نمو الإمدادات من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب العالمي المتنامي، قفزت الصادرات خلال الربع الرابع من عام 2025 إلى 116.4 مليون طن، محققة نمواً على أساس سنوي 10% كما هو موضح بالشكل-1. وإجمالاً على مدار عام 2025، سجلت التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال رقماً قياسياً جديداً بلغ 429.8 مليون طن، وذلك ارتفاعاً من 408.9 مليون طن خلال عام 2024، بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ 5.1%. ويُعزى هذا الأداء القياسي في الصادرات ونسب النمو إلى مجموعة من العوامل الرئيسية، أبرزها:

- الارتفاع القياسي في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية عقب تشغيل مشروع Plaquemines LNG حيز التشغيل الكامل والذي تبلغ طاقته التصميمية 22.5 مليون طن/السنة، والتشغيل الجزئي لمشروع Corpus Christi Stage III.
- انضمام موريتانيا لأول مرة لنادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال بعد تشغيل أول منشأة عائمة لإسالة الغاز في حقل "السلحفاة-أحميم الكبير"، بطاقة 2.3 مليون طن/السنة.
- انضمام كندا إلى قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال للمرة الأولى، بعد تشغيل مشروع LNG Canada والذي يضم وحدتين للإسالة بطاقة إجمالية 14 مليون طن/السنة.

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2024-2025

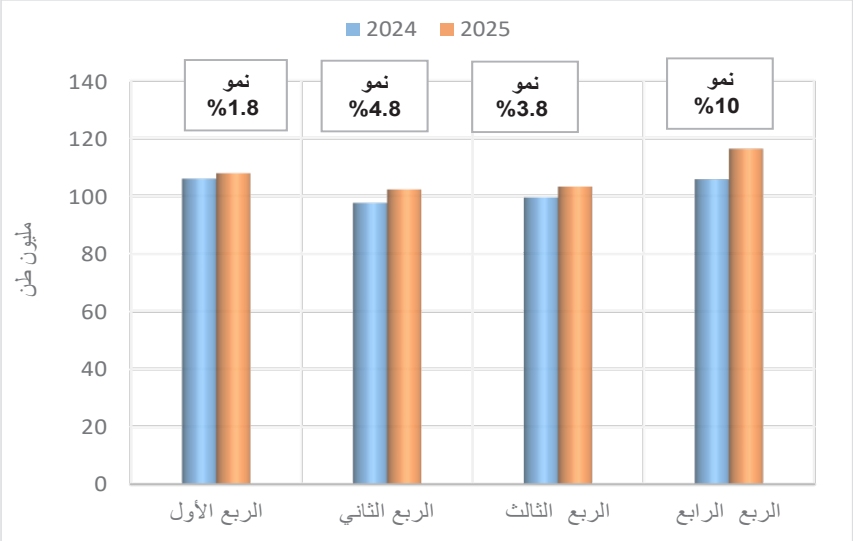

- يتم احتساب الصادرات من تاريخ خروج الشحنة من ميناء التصدير بغض النظر عن تاريخ وصول الشحنة إلى وجهتها النهائية
- لا تشمل الكميات المعاد تصديرها

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

على مستوى الدول المصدرة، عززت **الولايات المتحدة الأمريكية** من مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، واستمرت في رفع صادراتها الفصلية بشكل غير مسبوق والتي بلغت خلال الربع الرابع من عام 2025 نحو 31.8 مليون طن محققة رقماً قياسياً جديداً، مقارنة بنحو 23.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 36.9%، كما هو مبين بالشكل-2.

الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عام 2024 وعام 2025

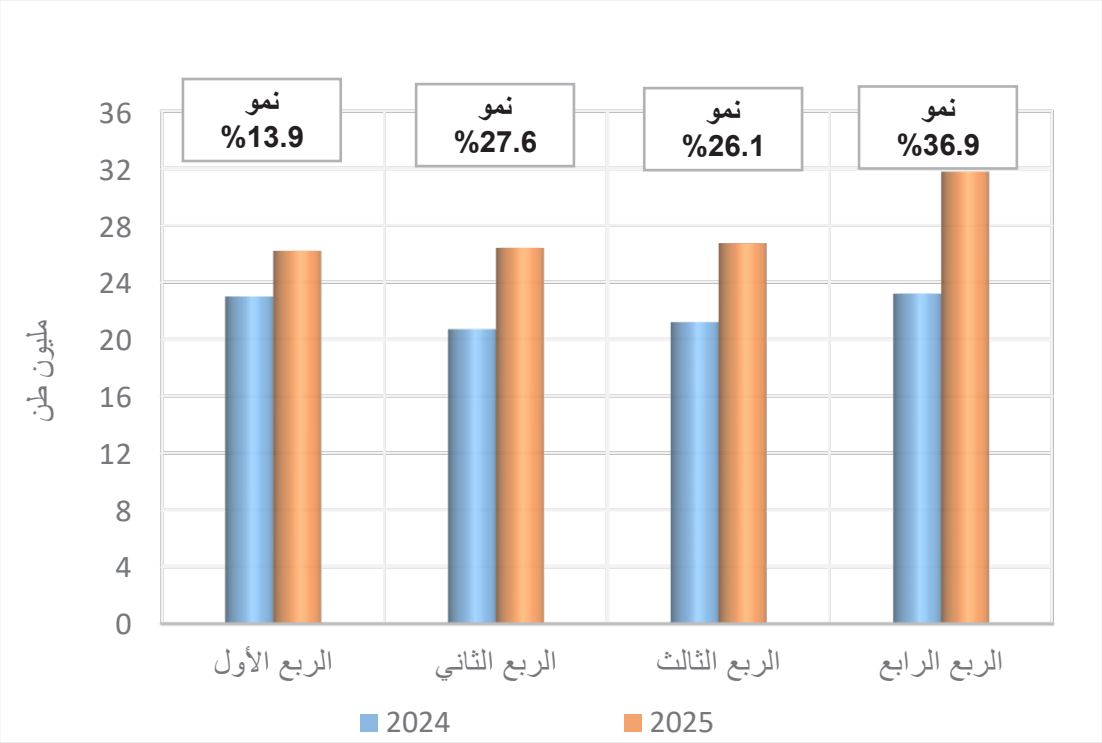

المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وقد جاء هذا النمو التاريخي في الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعاً بنجاح شركة Venture Global في التشغيل التجاري الكامل لمشروع Plaquemines LNG بمرحلتيه الأولى والثانية بكامل الطاقة التصميمية التي تقدر بحوالي 22.5 مليون طن/السنة. لتنضم كثامن محطة للغاز الطبيعي المسال تدخل حيز التشغيل في تاريخ الولايات المتحدة بعد ثورة الغاز الصخري. وبدخول Plaquemines LNG حيز التشغيل التجاري، ارتفعت القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة إلى 119.5 مليون طن/السنة.

علاوة على ذلك، نجحت شركة Cheniere Energy، في التشغيل الجزئي لأربع وحدات إسالة في مشروع Corpus Christi Stage III، وهي مرحلة توسعية لمحطة Corpus Christi القائمة تضم سبع وحدات إسالة متوسطة السعة، بسعة تصميمية إجمالية 10 مليون طن/السنة (بواقع 1.5 مليون

طن/السنة لكل وحدة). وبخلاف المشروعين الجديدين، أدى تحسن الأداء التشغيلي لغالبية المحطات السبع الأخرى قيد التشغيل إلى زيادة معدلات الإنتاج والتصدير. ولعام 2025 بأكمله، صدرت الولايات المتحدة نحو 111.1 مليون طن، مقابل 88.1 مليون طن خلال عام 2024، بنمو سنوي تاريخي بلغت نسبته 26.1%، لتعزز من موقعها كأكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، وبفارق هائل عن أكبر منافسيها (دولة قطر وأستراليا). بينما بلغت حصتها السوقية حوالي 25.8%، أي أكثر من ربع السوق العالمي.

الشكل-3: صادرات محطات الإسالة الثمانية في الولايات المتحدة خلال عام 2024 و2025

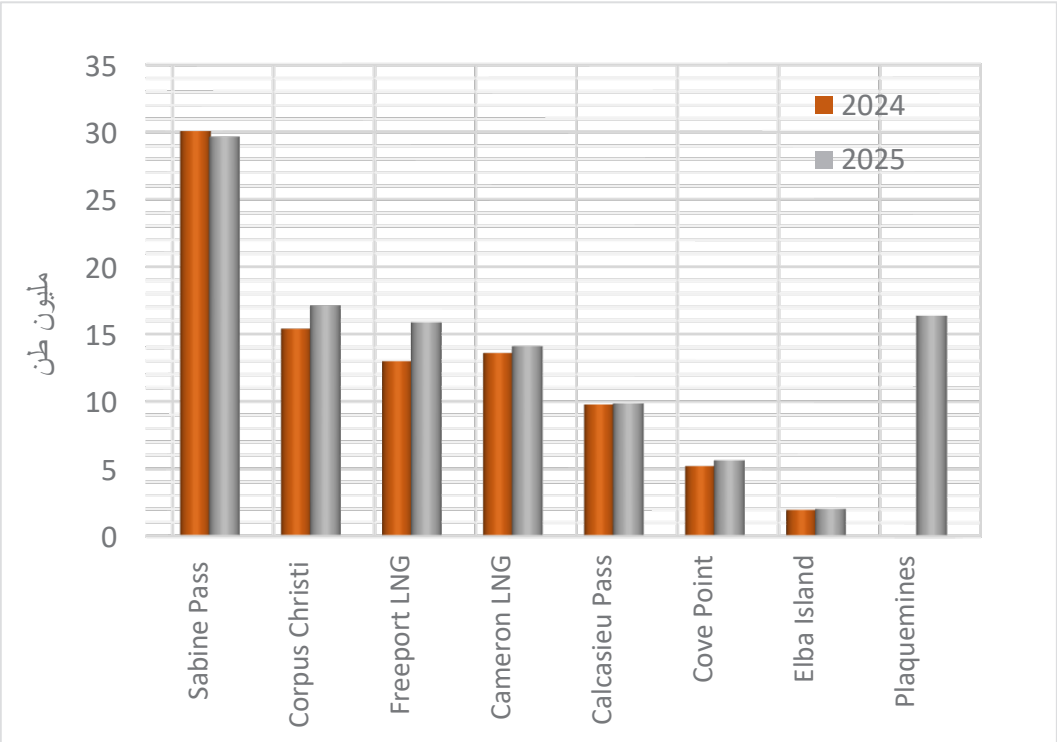

المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وفي **دولة قطر**، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الرابع من 2025 نحو 20 مليون طن، مقابل 18.8 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 3%. **وإجمالاً، صدرت دولة قطر خلال عام 2025 حوالي 81.3 مليون طن، بنسبة نمو سنوي 3.1%، لتحل بذلك في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، والمرتبة الأولى عربياً. واستأثرت دولة قطر بحصة سوقية قدرها 19% من إجمالي التجارة العالمية.**

وفي **أستراليا**، فقد استمرت صادرات الغاز الطبيعي المسال في التراجع الفصلي للربع الرابع على التوالي، لتسجل خلال الربع الرابع من 2025 نحو 20.2 مليون طن، مقارنة بنحو 20.3 مليون طن

خلال الربع المماثل من 2024، أي بتراجع على أساس سنوي 0.4%. ويعود هذا الانخفاض المستمر في صادرات أستراليا إلى تراجع الصادرات من محطة NWS، أول محطة للغاز الطبيعي المسال في أستراليا والتي بدأ تشغيلها منذ نحو 40 عاماً، خاصة بعد إعلان شركة Woodside المشغلة للمحطة عن عزمها إيقاف وحدة إسالة واحدة من الوحدات الخمس العاملة نتيجة تراجع إمدادات الغاز المحلية، ودخول الحقول المغذية للمحطة في مرحلة النضوب الطبيعي.

وإجمالاً خلال عام 2025، بلغت صادرات أستراليا من الغاز الطبيعي المسال نحو 77.2 مليون طن، مقابل 79.2 مليون طن خلال عام 2024، مسجلة تراجعاً سنوياً بنسبة 2.5%. ورغم هذا الانخفاض، حافظت أستراليا على موقعها في المركز الثالث عالمياً، بينما بلغت حصتها السوقية حوالي 18%. وكانت توقعات منظمة أوابك تشير إلى استمرار أستراليا في المركز الثالث- خلف دولة قطر- بسبب ما تعانيه في السنوات الأخيرة من قيود في إمدادات الغاز في السوق المحلي، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات التصدير. ومن المخطط أن يتم تشغيل حقول غاز جديدة والتي قد يساهم إنتاجها في تغذية محطات الإسالة، الأمر الذي قد يحسن من مستوى الصادرات بشكل طفيف عام 2026.

أما **روسيا**، رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، والتي شهدت صادراتها الفصلية تراجعاً مستمراً منذ بداية عام 2025 بسبب العقوبات الأوروبية والأمريكية، فقد تحسنت صادراتها بشكل طفيف خلال الربع الرابع من 2025 لتسجل نحو 9.1 مليون طن، وذلك في مقابل 9 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 1.3%. **وإجمالاً، بلغ مجموع ما صدرته روسيا خلال عام 2025 حوالي 31 مليون طن، مقابل 33.3 مليون طن عام 2024، مسجلة تراجعاً سنوياً نسبته 6.8%، بينما بلغت حصتها السوقية 7.2% من التجارة العالمية**. ويُعزى هذا التراجع الملحوظ في صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال، إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

- العقوبات الأمريكية التي فرضت منذ شهر يناير 2025 واستهدفت محطات الإسالة الروسية ذات السعة الصغيرة والمتوسطة، وعلى رأسها محطة Portovaya التابعة لشركة Gazprom، وتقدر طاقتها التصميمية بنحو 1.5 مليون طن/السنة. ومحطة Vysotsk صغيرة السعة، التابعة لشركة Novatek، وتقدر طاقتها بنحو 0.66 مليون طن/السنة.
- العقوبات الأوروبية والأمريكية التي طالت مشروع Arctic 2 LNG العملاق، حيث واجه المشروع تحديات كبيرة بعد تشغيل وحدة الإسالة الأولى أواخر عام 2023، بطاقة تصميمية تبلغ 6.6 مليون طن/السنة، ما أدى إلى تعثّر استكمال وتشغيل وحدتي الإسالة الثانية والثالثة المتبقيتين في المشروع.

وفي محاولة للحد من تأثير العقوبات على محطة Arctic 2 LNG، لجأت روسيا إلى مزيج من المناورات اللوجستية والتجارية لاستئناف عمليات الإنتاج والتصدير. حيث قامت بتصدير عدد من الشحنات إلى "الصين" بسعر مُخفض، والتي نُقلت عبر أسطول من الناقلات الخاضعة للعقوبات. وقد جاءت المناورة اللوجستية الروسية من خلال تحميل بعض الشحنات مباشرة من المشروع، بينما جرى تحميل شحنات أخرى من وحدات التخزين العائمة (FSUs) التابعة له في منطقتي كامشاتكا (Kamchatka) ومورمانسك (Murmansk). وهي وحدات لوجستية تُستخدم لتفريغ الغاز المنقول من المشروع بواسطة الناقلات الكاسحة للجليد كخطوة أولى، تمهيداً لإعادة شحنه على متن ناقلات تقليدية، في خطوة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الناقلات الجليدية وتسهيل عمليات النقل إلى الأسواق البعيدة.

وقد بلغ عدد الشحنات التي تم تحميلها من Arctic 2 LNG ووحدات التخزين العائمة التابعة له حوالي "16" شحنة، بحمولة إجمالية تكافئ 1 مليون طن. وقد تم تفريغ هذه الشحنات بالكامل في الموانئ الصينية، غير أن ذلك تم بعد فترات زمنية متفاوتة من تواريخ تحميلها، ضمن عملية المناورة. وبالرغم من هذه المحاولات، إلا أنها لا تشكل سوى نسبة متواضعة من الطاقة الإنتاجية لوحدة الإسالة الأولى من المشروع، والتي تقدر بـ 6.6 مليون طن/السنة.

أما على صعيد الوجهات المستقبلة للغاز الطبيعي المسال من روسيا خلال عام 2025، فلا تزال تعتمد روسيا على سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) كوجهة رئيسية لتصريف صادراتها، حيث استحوذ على نحو 48% من إجمالي ما صدرته روسيا خلال عام 2025. ويتدفق الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أوروبا عبر الموانئ المنتشرة في فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وهولندا. ومن ثم فإن إبرام أي حظر على واردات الغاز الطبيعي المسال سيكون له تداعيات قاسية على روسيا، لأهمية السوق الأوروبي لها كمنفذ تسويقي لما يقارب نصف إنتاجها.

أما السوق الآسيوي، فقد شكل نحو 51% من صادرات روسيا، وتعد كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية أبرز ثلاث أسواق آسيوية للجانب الروسي. بينما كانت نسبة الـ1% المتبقية من نصيب أسواق أخرى كما هو موضح بالشكل-4.

أما بالنسبة **لماليزيا**، فقد بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من 2025 نحو 8.4 مليون طن، مقابل 8 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 5%. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغت صادرات ماليزيا من الغاز الطبيعي المسال قرابة 27.8 مليون طن، بنمو سنوي 0.5%، **لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً وبحصة سوقية 6.5%.**

الشكل-4: الأسواق المستقبلة لصادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025

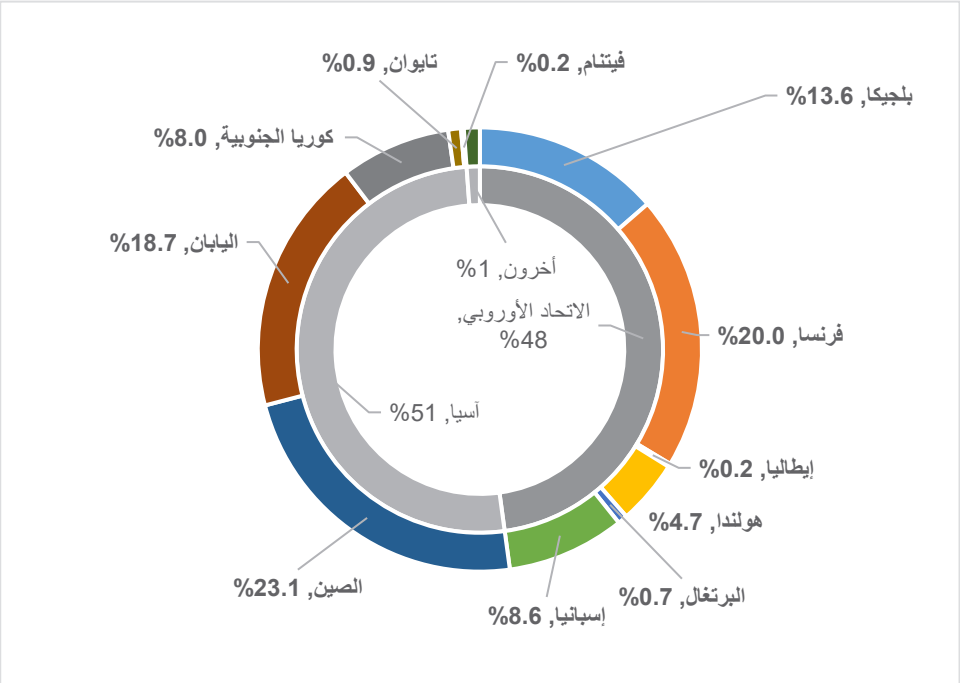

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

يلخص الشكل-5، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال عام 2025، ومقارنتها مع عام 2024.

الشكل-5: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال عامي 2024 و2025

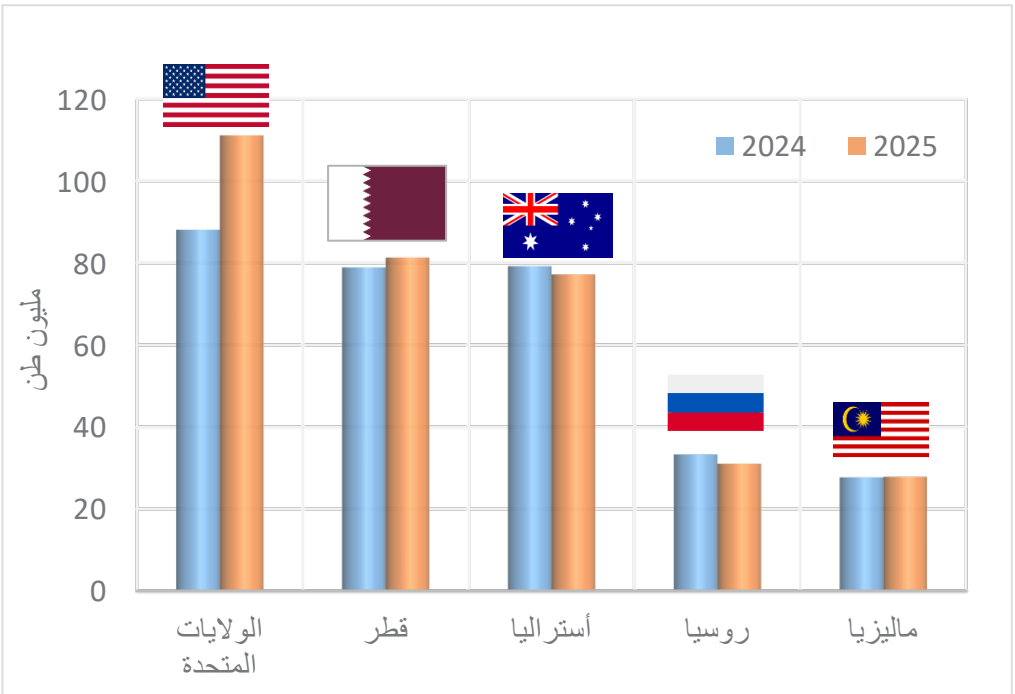

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

أما في **المكسيك**، والتي بدأت التصدير أواخر 2024 من مشروع Altamira FLNG، فقد بلغت صادرات الربع الرابع نحو 0.56 مليون طن، مقابل 0.3 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024 بنسبة نمو على أساس سنوي 86.7%. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغت صادرات المكسيك، والتي انضمت نادي الدول المصدرة، نحو 1.71 مليون طن، ارتفاعاً من 0.3 مليون طن عام 2024، بنمو سنوي 469%.

كما كان من أبرز تطورات عام 2025، دخول **كندا** ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال للمرة الأولى في تاريخها، عقب تشغيل وحدة الإسالة الأولى في مشروع LNG Canada في نهاية شهر يونيو (2025). وتقدر الطاقة التصميمية للوحدة الأولى بـ 7مليون طن/السنة، وعقب تشغيلها بنجاح قامت الشركة المشغلة بتشغيل الوحدة الثانية في شهر سبتمبر، والتي تقدر طاقتها التصميمية بـ 7 مليون طن/السنة. وخلال الربع الرابع، صدرت كندا نحو 1.3 مليون طن، ارتفاعاً من 0.93 مليون طن خلال الربع السابق له. وخلال عام 2025، بلغ إجمالي صادرات كندا نحو 2.24 مليون طن، مع توقعات أن ترتفع صادراتها بشكل ملحوظ خلال عام 2026 بعد اكتمال عمليات رفع الإنتاج. **ويعزز انضمام كندا من حصة منطقة أمريكا الشمالية-بقيادة الولايات المتحدة-في السوق العالمي للغاز المسال، حيث بلغت صادرات المنطقة ككل عام 2025 نحو 115 مليون طن، بحصة سوقية 26.7%.**

يوضح الشكل-6، التغير السنوي في صادرات الغاز الطبيعي المسال ما بين عامي 2024 و2025 حسب كل دولة، والذي يوضح أن النمو كان إيجابياً لغالبية المصدرين، الأمر الذي ساهم في تعويض التراجع الذي شهدته بعض الدول المصدرة، والحفاظ على مستويات قياسية من الإمدادات العالمية.

الشكل-6: التغير % في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال 2024 و2025، حسب الدولة

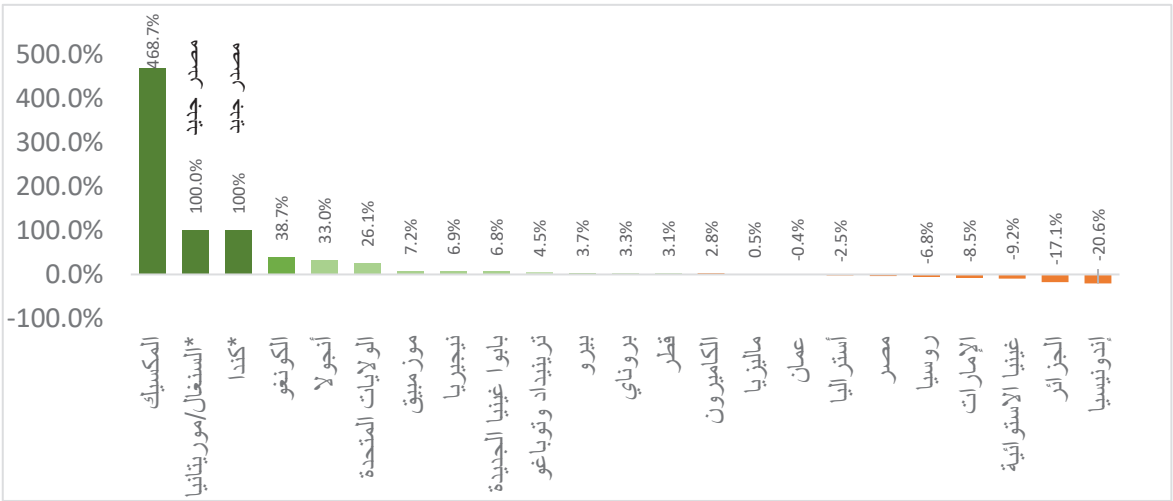

(*) ملحوظة: انضمت كندا وموريتانيا/السنغال حديثاً إلى نادي المصدرين عام 2025؛ لذا تم استخدام قيمة افتراضية لتمثيل دخولهما السوق بصرياً، حيث لا توجد صادرات سابقة في عام 2024 للمقارنة

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

2-1 تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الرابع من عام 2025

ارتفعت صادرات الدول العربية (الإمارات، الجزائر، قطر، عمان، مصر، موريتانيا) من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من 2025 إلى 27.84 مليون طن، مقابل 26.5 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 5.1% كما هو مبين بالشكل-7. وعلى مدار عام 2025 بأكمله، بلغ إجمالي صادرات الدول العربية نحو 109.1 مليون طن، مقابل 107.8 مليون طن عام 2024، بمعدل نمو سنوي متواضع بلغ 1.2%. وبهذا المستوى من الصادرات، **تراجعت الحصة السوقية للدول العربية نسبياً إلى نحو 25.4% من إجمالي التجارة العالمية، إلا أنها تظل حصة مؤثرة إذا تمثل أكبر من ربع السوق العالمي.**

ويُعزى هذا التحسن الطفيف في صادرات الدول العربية إلى تنامي الصادرات من دولة قطر، إلى جانب انضمام **موريتانيا إلى نادي الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال بعد تشغيل مشروع "السلحفاة-أحميم" الكبير.** وقد ساهم هذا التحسن في تعويض التراجع الذي شهدته كل من الإمارات، ومصر والجزائر منذ بداية عام 2025.

الشكل-7: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2024 و 2025

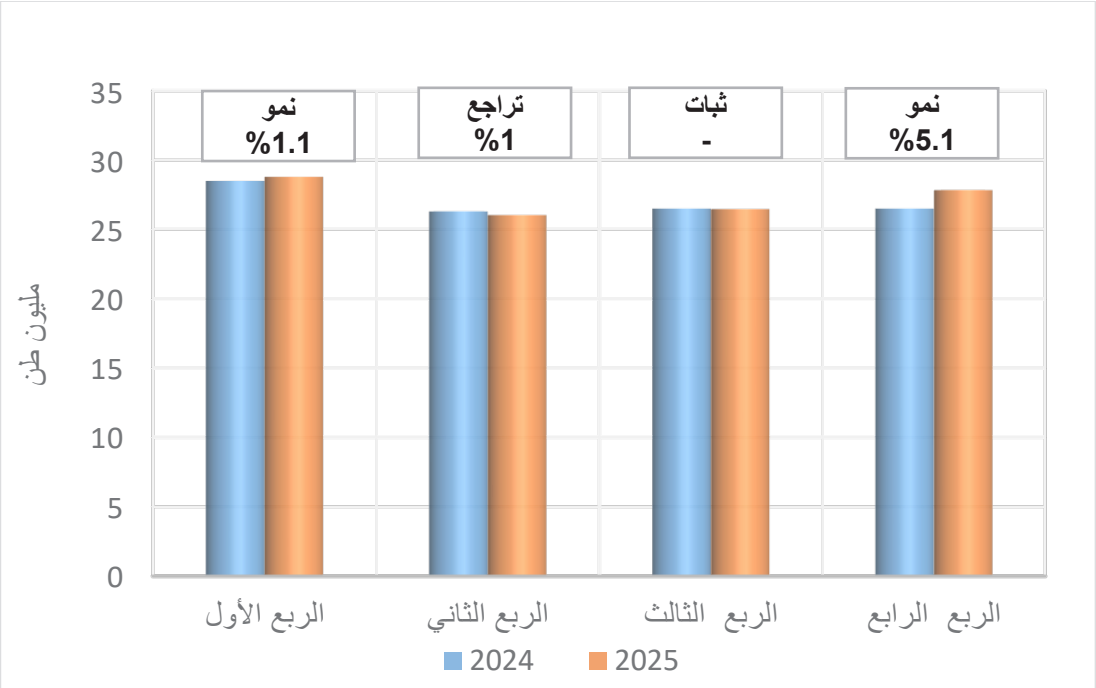

*نسب النمو (أو التراجع) لكل ربع على أساس سنوي، وتخضع للتدقيق دورياً مع صدور بيانات أحدث من إدارة الجمارك والتجارة الخارجية

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من عام 2025 قرابة 1.1 مليون طن، مقابل 1.4 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع على أساس سنوي 21.4%. **وإجمالاً، على مدار عام 2025، بلغ مجموع ما صدرته دولة الإمارات من محطة "أدنوك للغاز"، محطة الإسالة الوحيدة في البلاد الواقعة في جزيرة "داس"، نحو 4.95 مليون طن، مقابل 5.4 مليون طن عام 2024، محققة تراجعاً سنوياً بنسبة 8.5%.** وقد توجهت كافة الشحنات من الإمارات إلى الأسواق الآسيوية وفي مقدمتها الهند واليابان.

وفي **الجمهورية الجزائرية**، بلغت الصادرات خلال الربع الرابع من عام 2025 نحو 2.7 مليون طن، وهي تقريبا نفس مستويات الربع المماثل من عام 2024. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغ إجمالي صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال وفق تقديرات أوابك الأولية نحو 9.53 مليون طن، وذلك في مقابل 11.5 مليون خلال العام 2024، محققة تراجعاً سنوياً نسبته 17.1%.

وبالرغم من التراجع الملحوظ في صادرات الغاز الطبيعي المسال نتيجة عمليات الصيانة التي شهدتها بعض وحدات الإسالة، فقد حافظت الجزائر على مكانتها ضمن قائمة أكبر خمس موردين للغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبي، وبالأخص سوق الاتحاد الأوروبي (EU27). وتضم هذه القائمة، إلى جانب الجزائر، كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وقطر، ونيجيريا.

كما استمرت الجزائر في تأمين احتياجات أسواق دول الاتحاد الأوروبي من الغاز عبر خطوط الأنابيب، وتنامت أهميتها بشكل أكبر بعد توقف نقل إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا منذ بداية عام 2025. فخلال عام 2025، بلغت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب القائمة إلى إيطاليا وإسبانيا، نحو 30 مليار متر مكعب، مقابل نحو 30.8 مليار متر مكعب خلال عام 2024، بنسبة تراجع سنوي 2.6%. ويعود هذا التراجع الطفيف إلى عمليات الصيانة التي قامت بها شركة SNAM، المشغل لشبكة الغاز الإيطالية.

وبالرغم هذه الانخفاض، عززت الجزائر من موقعها كثاني أكبر مصدر لغاز الأنابيب لدول الاتحاد بعد النرويج، بل ومتجاوزة الحصة المجمعة لكل من روسيا، وأذربيجان، وليبيا، والتي بلغت 29.4 مليار متر مكعب خلال عام 2025، بينما ظلت النرويج المصدِّر الأكبر لدول الاتحاد بإجمالي 87.6 مليار متر مكعب، كما هو مبين بالشكل-8.

الشكل-8: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) عامي 2024 و 2025

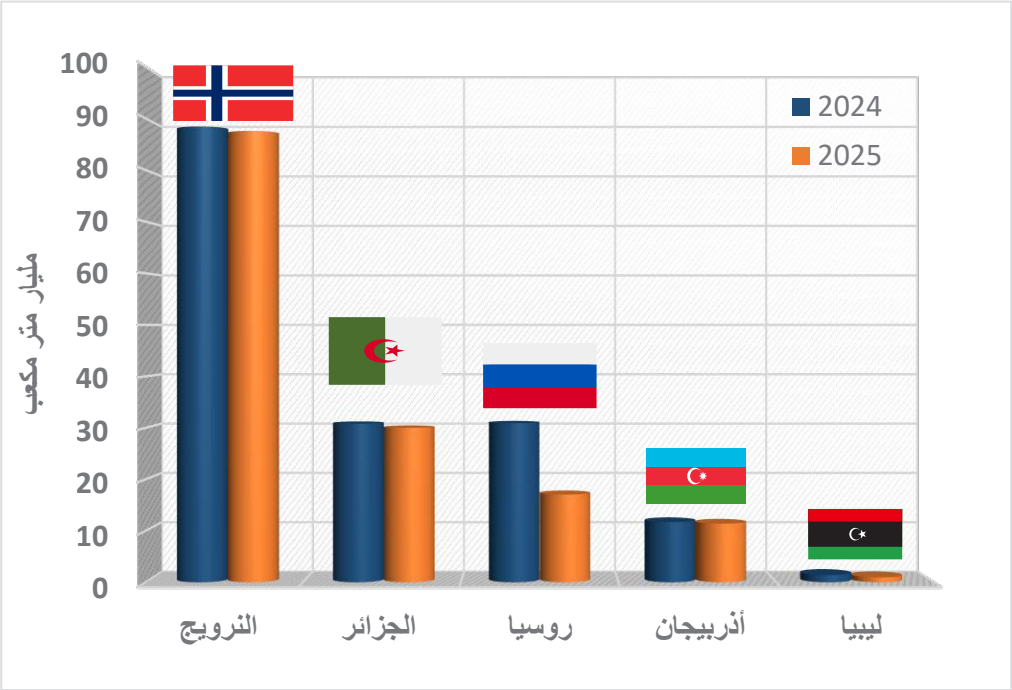

*صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب فقط، ولا يشمل صادرات الغاز الطبيعي المسال، 1 مليار متر مكعب يعادل 0.74 مليون طن غاز مسال

المصدر: أوابك، شبكة البنية التحتية للدول الأوروبية

وفي **دولة قطر**، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الرابع من 2025 نحو 20 مليون طن، مقابل 18.8 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2024، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 3%. وإجمالاً، بلغت صادرات دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025 حوالي 81.3 مليون طن، بنسبة نمو سنوي 3.1%، لتحل بذلك في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، والمرتبة الأولى عربياً. بينما بلغت حصتها السوقية نحو 19% من إجمالي التجارة العالمية.

وفي **سلطنة عمان**، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الرابع من عام 2025 نحو 3.2 مليون طن، مقابل 3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 5.3%. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغ إجمالي صادرات سلطنة عُمان نحو 11.5 مليون طن، بانخفاض طفيف عن عام 2024. جدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية القصوى لمحطة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، تقدر بنحو 11.5 مليون طن/السنة، وهي المحطة الوحيدة للغاز الطبيعي المسال في سلطنة عمان.

أما **جمهورية مصر العربية**، فقد صدرت عدد من الشحنات من محطة أدكو للإسالة والتي تكثفت خلال الربع الرابع من عام 2025. وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، فإن معاودة التصدير تأتي في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تحفيز الشركات

العالمية على زيادة استثماراتها في قطاع الغاز الطبيعي، من خلال دعم أنشطة الاستكشاف وتعزيز الإنتاج المحلي. وكذلك الاستفادة من البنية التحتية المصرية المتطورة في مجال إسالة الغاز، بهدف تسريع عمليات التطوير وخفض التكاليف التشغيلية. وإجمالاً بلغ مجموع صادرات الربع الرابع نحو 0.3 مليون طن، علماً بأنه لم يتم تصدير أية شحنات خلال الفترة المماثلة من عام 2024. ولعام 2025 بأكمله، بلغ إجمالي صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال حوالي 0.48 مليون طن، وفق تقديرات أوابك الأولية، وهي تقريباً نفس مستويات الصادرات لعام 2024.

ومن أبرز التطورات العربية خلال عام 2025، بدء تشغيل مشروع تطوير حقل "السلحفاة-أحميم الكبير" (GTA) الواقع قبالة السواحل الموريتانية-السنغالية، والذي يضم وحدة إسالة عائمة بطاقة 2.3 مليون طن/السنة. وقد تم تحميل أول شحنة من المشروع في 17 أبريل 2025، والتي اتجهت صوب السوق الأوروبي. وخلال الربع الرابع 2025، ارتفعت صادرات موريتانيا إلى 0.56 مليون طن، مقابل 0.52 مليون طن خلال الربع السابق له، ليصل مجموع ما تم تصديره على مدار عام 2025 إلى 1.4 مليون طن. وبحسب الأداء التشغيلي لوحدة الإسالة العائمة، فمن المتوقع أن يتخطى إنتاج مشروع "السلحفاة-أحميم الكبير" الطاقة التصميمة له خلال عام 2026، أي أعلى من 2.3 مليون طن. يلخص الشكل-9، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال عامي 2024 و2025.

الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال عامي 2024 و2025

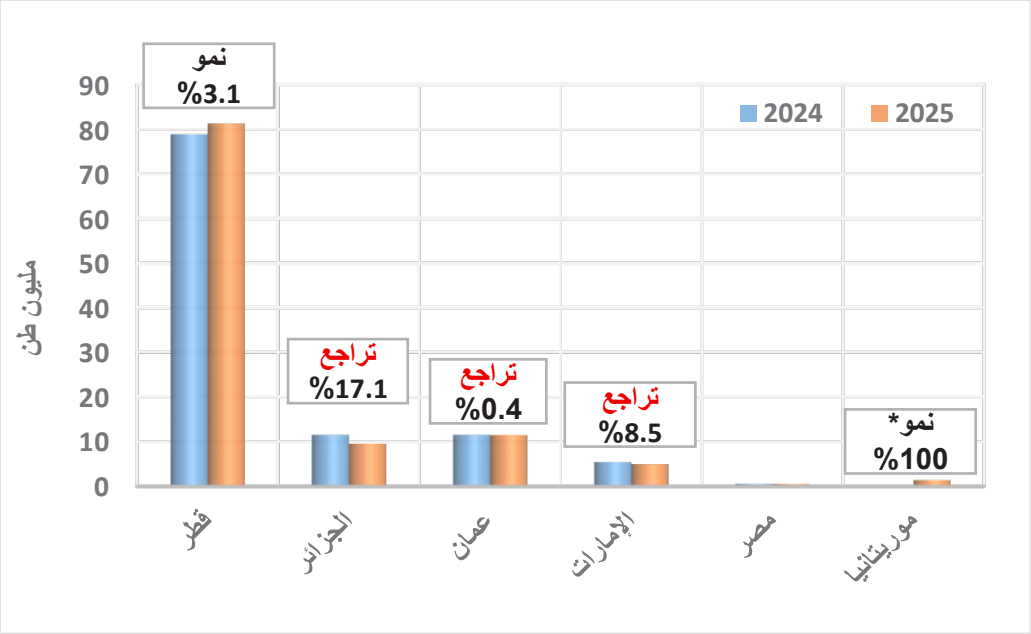

(*) ملحوظة: انضمت موريتانيا حديثاً إلى نادي المصدرين عام 2025؛ لذا تم استخدام قيمة افتراضية لتمثيل دخولهما السوق بصرياً، حيث لا توجد صادرات سابقة في عام 2024 للمقارنة

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025

أما من جانب الطلب، فقد ارتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من عام 2025 إلى 113.2 مليون طن، مقابل 105 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، محققاً نمو على أساس سنوي نسبته 7.8%. وإجمالاً على مدار عام 2025، سجل إجمالي الطلب العالمي قفزة تاريخية وصلت إلى حوالي 422.8 مليون طن وفق تقديرات أوابك الأولية، مقابل 409.4 مليون طن خلال عام 2024، محققاً نمواً سنوياً مرتفعاً نسبته 3.3%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال بعد توقف إمدادات الغاز الروسي التي كانت تمر عبر أوكرانيا منذ اليوم الأول من شهر يناير 2025، وكذلك تنامي الطلب في منطقة الشرق الأوسط، بعد ارتفاع عدد الدول المستوردة للغاز في المنطقة إلى خمس دول.

على مستوى الأسواق، بلغ إجمالي الواردات في **السوق الآسيوي** خلال الربع الرابع من عام 2025 نحو 70.7 مليون طن، مقابل 71.3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 0.9%. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغ إجمالي الطلب الآسيوي نحو 266.6 مليون طن، في تراجع واضح عن عام 2024 والذي بلغت وارداته حينها 281 مليون طن، بمعدل تراجع سنوي 5.1%. وبالرغم من التراجع، ظلت آسيا السوق الرئيسي لتجارة الغاز الطبيعي المسال بحصة 63%.

ويعود هذا التراجع غير المعتاد في آسيا إلى تأثره بتراجع الطلب في الأسواق الرئيسية الكبرى وفي مقدمتها الصين على وجه الخصوص، التي سجلت أكبر تراجع حجمي في الواردات. فخلال عام 2025، تراجعت واردات الصين إلى 66.5 مليون طن، مقابل 78.2 مليون طن خلال عام 2024، بنسبة تراجع غير معتادة بلغت 15%. ويُعزى هذا الانخفاض في الطلب الصيني إلى عاملين رئيسيين هما:

- توافر إمدادات كبيرة من الغاز في الصين من الإنتاج المحلي، وواردات الغاز الروسي عبر خط أنابيب "Power of Siberia"، والتي تكون عادة أقل من تكلفة استيراد الغاز الطبيعي المسال. فخلال عام 2025، حققت إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا رقماً قياسياً بوصولها إلى نحو 38.8 مليار متر مكعب عام 2025، مقابل 31.6 مليار متر مكعب عام 2024، أي بزيادة حوالي 22%، الشكل-10.
- تباطؤ الطلب المحلي على الغاز، مع مؤشرات أولية لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، في ظل احتدام الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

الشكل-10: تطورات واردات الصين من الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب "Power of Siberia" القادم من روسيا

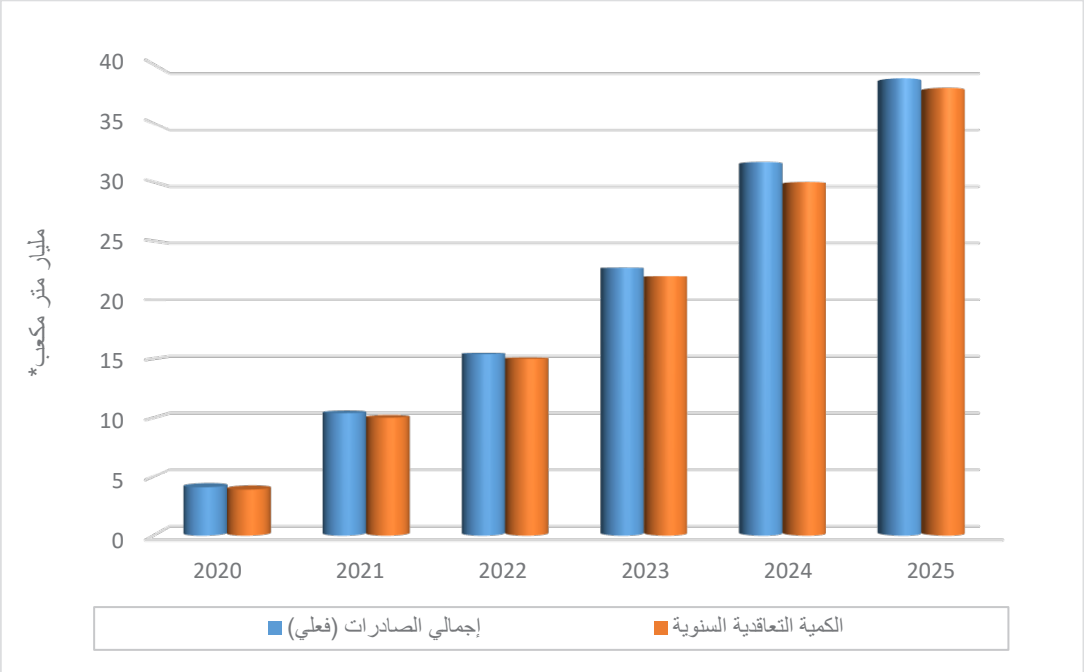

* 1 مليار متر مكعب من غاز الأنابيب يعادل 0.74 مليون طن غاز مسال

المصدر: أوابك استنادا لبيانات Gazprom

وبالرغم من هذا التراجع الحاد في واردات الصين، إلا أنها ظلت متخطية اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال عالمياً. بينما تراجعت واردات اليابان خلال عام 2025 إلى حوالي 66.3 مليون طن، مقابل 67.5 مليون طن في عام 2024، محققة تراجعاً سنوياً نسبته 1.7%.

ولم تغب **الهند** عن مشهد التراجعات داخل السوق الآسيوي، حيث تراجعت وارداتها خلال عام 2025 إلى 24.9 مليون طن، مقابل 26.6 مليون طن في عام 2024، بنسبة تراجع سنوي 6.5%. وعادة ما يتأثر الطلب بالسلب في الأسواق الآسيوية الكبرى بأسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الفوري إذا ارتفعت عن 10-11 دولار وحدة حرارية بريطانية، وهي الأسعار التي كانت سائدة لفترة خلال عام 2025.

وفي مقابل هذه التراجعات، ارتفعت واردات **كوريا الجنوبية** بشكل طفيف خلال عام 2025 لتسجل 48.1 مليون طن، مقابل 47.2 مليون طن خلال عام 2024، محققة نمواً سنوياً نسبته 2%، لتحل في المركز الثالث عالمياً. كما ارتفعت واردات **تايوان** خلال عام 2025 لتسجل 23.8 مليون طن، مقابل 21.8 مليون طن خلال عام 2024، محققة نمواً سنوياً نسبته 9.5%، لتحل في المركز الخامس عالمياً، كما هو مبين بالشكل-11.

الشكل-11: تطور واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال في آسيا خلال عامي 2024 و 2025

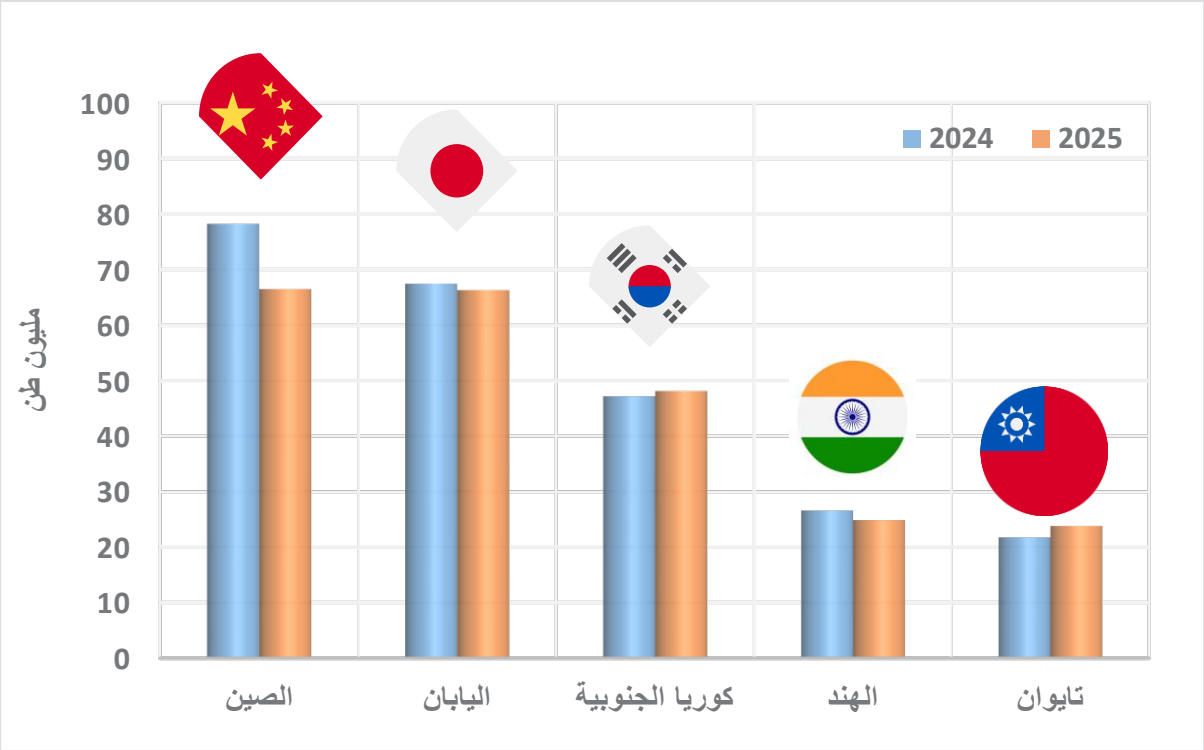

المصدر: أوابك، بيانات التجارة الخارجية للدول المذكورة

أما في السوق الأوروبي **(دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وتركيا)**، فقد قفز إجمالي الواردات خلال الربع الرابع من عام 2025 إلى نحو 35 مليون طن، مقابل 27.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 24.4%. وإجمالا على مدار عام 2025، قفز إجمالي الطلب الأوروبي إلى 125.4 مليون طن، مقابل 100.7 مليون طن عام 2024، محققاً نمواً سنوياً نسبته 24.4%. **بينما بلغت حصة السوق الأوروبي نحو 29.7% من إجمالي الطلب العالمي.**

ويُعزى هذا الارتفاع التاريخي إلى لجوء السوق الأوروبي إلى شحنات الغاز الطبيعي المسال لتحل محل إمدادات الغاز الروسي المتوقفة عبر أوكرانيا منذ بداية عام 2025، بعد انتهاء اتفاقية نقل الغاز بين البلدين. حيث تسبب هذا التوقف في فقدان السوق الأوروبي لنحو 15 مليار متر مكعب /السنة من الغاز الطبيعي، الذي كان يلبي احتياجات النمسا وسلوفاكيا ومولدوفا على وجه الخصوص.

كما عزز من نمو الطلب الأوروبي، الحاجة إلى ملء المخزونات التي وصلت إلى مستوى منخفض بنهاية شهر مارس 2025، مسجلة 33.8%، كما هو مبين بالشكل-12. ومن ثم لجأت الدول الأوروبية إلى شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال خلال فترة الصيف لإعادة تعبئة المخزونات

قبل الأول من نوفمبر 2025 وهو التاريخ الذي يبدأ عنده موسم الشتاء في أوروبا. وقد واجهت أوروبا منذ بداية الشتاء الحالي موجات برد قارس أدت إلى تسارع السحب من المخزونات، لتصل بنهاية شهر ديسمبر 2025 إلى حوالي 62%، وهو أقل مستوى منذ عام 2022.

الشكل-12: تطور مستوى ملء مخزونات الغاز الأوروبية على أساس شهري

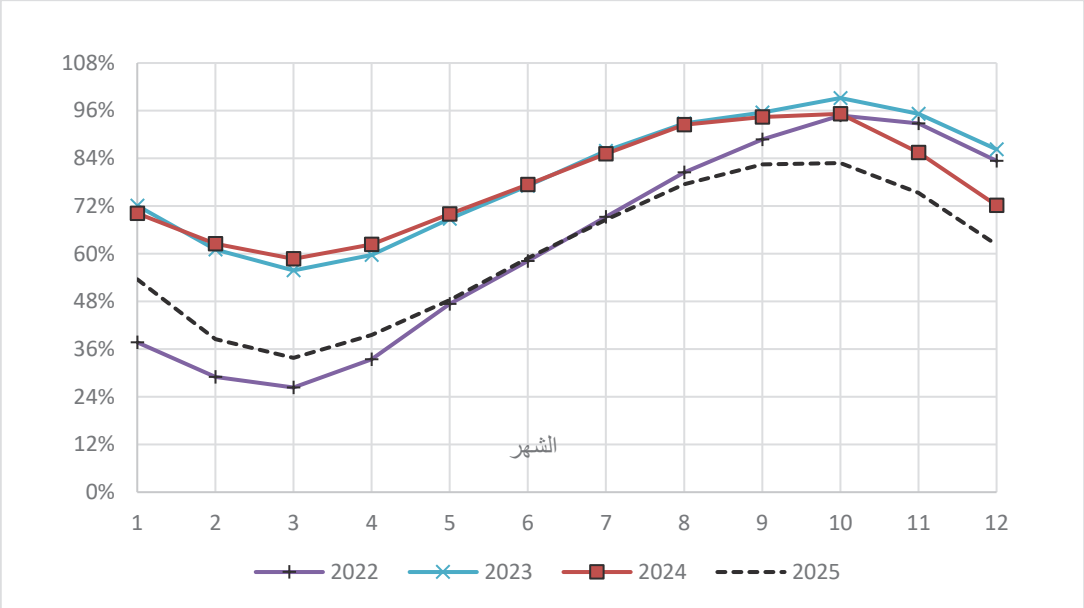

المصدر: أوابك، بيانات الغاز الأوروبية

وبالنظر إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) على وجه الخصوص، فقد ارتفعت وارداته من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2025 إلى 103.7 مليون طن، مقارنة بنحو 84.1 مليون طن خلال عام 2024، بنسبة نمو مرتفعة بلغت 23.3%.

وقد تصدرت **فرنسا** الأسواق الأوروبية حيث بلغت وارداتها 21.9 مليون طن، بنمو سنوي 18.2%. وجاءت **هولندا** في المرتبة الثانية بإجمالي 16.7 مليون طن، وبنمو سنوي 23.4%. ثم **إسبانيا** بواردات إجمالية 16.3 مليون طن، وبنمو سنوي 19.8%، ثم **إيطاليا** بإجمالي 14.7 مليون طن، وبنمو سنوي 38.2%، **وبلجيكا** في المرتبة الخامسة بإجمالي 10.5 مليون طن، ونمو سنوي 35%. أما ألمانيا، فقد حققت النمو السنوي الأعلى بين أسواق الاتحاد الأوروبي حيث بلغ 51.3%، بينما بلغ حجم الواردات نحو 7.1 مليون طن.

وقد استحوذت هذه الأسواق على 84% من إجمالي الشحنات الواردة إلى أسواق الاتحاد الأوربي. أما خارج الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفعت واردات المملكة المتحدة خلال عام 2025 إلى نحو 9.4 مليون طن، محققة نمواً سنوياً نسبته 22%.

أما في **تركيا**، فقد سجلت وارداتها خلال 2025 قفزة تاريخية حيث بلغت 12.2 مليون طن، مقابل 9 مليون طن خلال عام 2024، بنمو سنوي بلغ قرابة 34.7%، كما يوضح الشكل-13.

الشكل-13: تطور واردات تركيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة 2021-2025

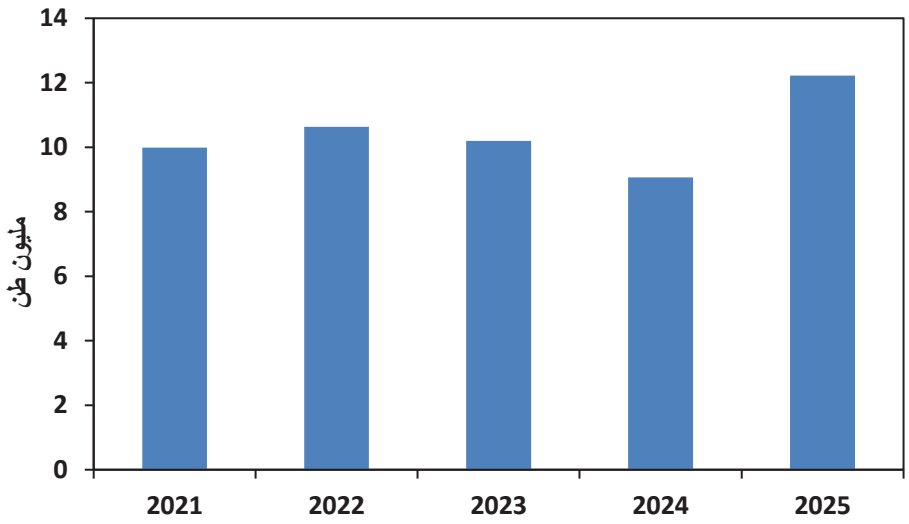

المصدر: أوابك، جهاز تنظيم الطاقة في تركيا

وتعمل أنقرة بشكل مكثف على تنويع مزيج إمدادات الغاز لديها وتقليل فاتورة الواردات. تعمد منظومة الإمداد المحلي تاريخياً على استيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب (من روسيا، إيران، أذربيجان) بما يصل إلى 69% تقريباً، بينما تشكل حصة الغاز الطبيعي المسال حوالي 27%، و 4% للإنتاج المحلي.

وفي هذا الصدد، أبرمت شركة BOTAS التركية العديد من اتفاقيات شراء الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، وسلطنة عمان، وعدة شركات طاقة وتجارة عالمية لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال وتنويع مصادره. كما أنها تتطلع إلى لعب دور إقليمي عبر تصدير الغاز الطبيعي المسال بعد تغويزه إلى الدول المجاورة مثل بلغاريا ورومانيا والمجر، خاصة أنها تملك خمس محطات لتغويز الغاز الطبيعي المسال بقدرة تزيد عن 30 مليون طن/السنة.

أما على مستوى المصدرين إلى أوروبا، فقد جاء 90% من الشحنات من خمس وجهات رئيسية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، بحصة 60.3% لتحافظ على مكانتها التي اكتسبتها بعد الأزمة الروسية-الأوكرانية كأكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. بينما جاءت روسيا في المرتبة الثانية بحصة 11.9%، ودولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 6.9%. بينما حلت الجزائر في المرتبة الرابعة

بحصة 6.1%، أما نيجيريا، فقد جاءت في المرتبة الخامسة بحصة 4.9%، والباقي (10%) من وجهات أخرى كما هو موضح بالشكل-14.

الشكل-14: مصدرو الغاز الطبيعي المسال* إلى أوروبا خلال عام 2025

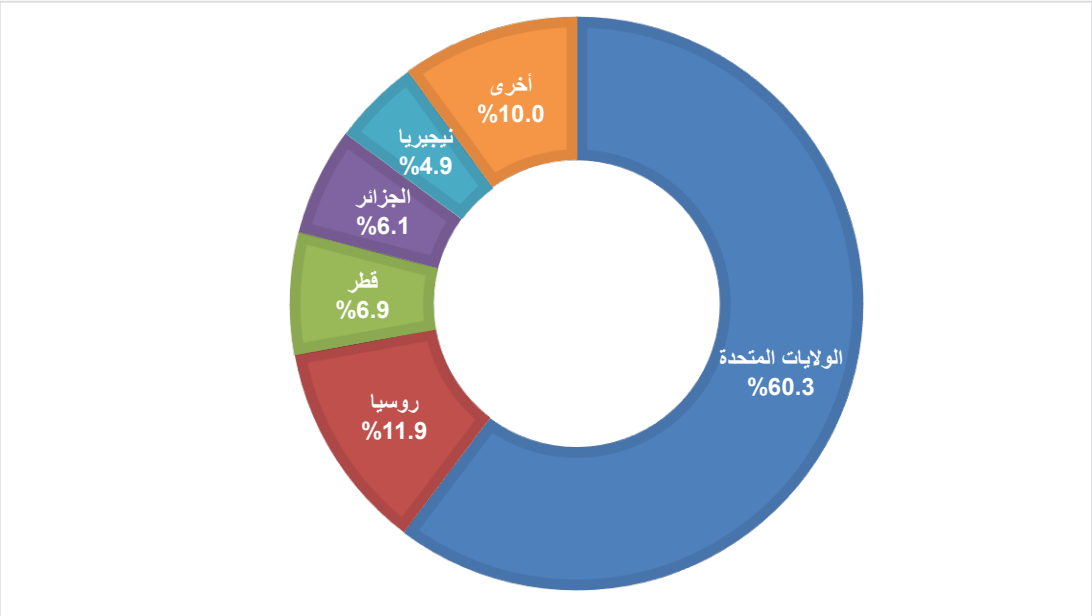

المصدر: أوابك (بيانات أولية)
-لا يشمل صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب

وفي منطقة الأمريكيتين، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الرابع من عام 2025 حوالي 2.8 مليون طن، مقابل 3.75 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بتراجع على أساس سنوي نسبته 24.5%. وإجمالاً على مدار عام 2025، بلغت واردات المنطقة ككل حوالي 12.9 مليون طن، مقابل 16.4 مليون طن خلال عام 2024، بتراجع سنوي 21.7%، **وبحصة 3.1% من إجمالي الطلب العالمي**. ويعود التراجع الكبير في واردات المنطقة إلى تراجع الاستيراد في الأسواق الكبرى بها والتي تضم جمهورية الدومينيكان، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، والتي شهدت تحسناً في معدلات إنتاج الغاز المحلي، علاوة على تحسن توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

أما في أسواق منطقة **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** التي تضم كل من الكويت والإمارات (دبي) والأردن، ومؤخراً انضمت إليهم كل من جمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين، فقد ارتفعت واردات المنطقة ككل خلال الربع الرابع من عام 2025 **لتسجل 4.6 مليون طن، مقابل 2.3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي 100%. وعلى مدار عام 2025، قفزت واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حوالي 17.7 مليون طن، مقابل 11.2 مليون طن خلال عام 2024، محققة نمواً سنوياً تجاوز الـ 57%، وبحصة 4% من الطلب العالمي.**

ويعود هذا النمو المتسارع في واردات المنطقة عام 2025 إلى النمو الكبير في احتياجات مصر من شحنات الغاز الطبيعي المسال نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الاستهلاك. حيث تعاقدت مصر على شراء العشرات من الشحنات من السوق الفوري لتغطية احتياجات عامي 2025 و2026. كما عملت بشكل متواز على تجهيز البنية التحتية اللازمة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال، حيث تم التعاقد على استئجار عدة مرافئ عائمة لاستقبال وتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادته إلى الحالة الغازية. والتي ساهمت في رفع قدرة التغويز الإجمالية (تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية للضخ في الشبكة) إلى 2.7 مليار قدم مكعب/اليوم من خلال أربع مرافئ عائمة. وعلى إثر ذلك، بلغت الواردات خلال الربع الرابع نحو 3.21 مليون طن، مقابل 1.18 مليون طن خلال الربع المماثل من 2024. وبذلك يكون إجمالي ما استوردته مصر خلال عام 2025 نحو 8.9 مليون طن، مقابل 2.5 مليون طن خلال عام 2024، بنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 230%، لتحل في المرتبة الأولى بين دول المنطقة كأكبر سوق مستورد للغاز الطبيعي المسال.

أما في **دولة الكويت**، فقد بلغت واردات شحنات الغاز الطبيعي المسال قرابة 1.15 مليون طن خلال الربع الرابع من عام 2025، مقابل 1.10 مليون طن خلال الربع المماثل من العام 2024، بنمو على أساس سنوي 4.6%. وإجمالاً على مدار عام 2025، استوردت الكويت قرابة 6.9 مليون طن، وهي نفس مستويات عام 2024، أي دون تغيير على أساس سنوي، لتصبح ثاني أكبر دول المنطقة في استيراد الغاز الطبيعي المسال بعد مصر.

كما سجلت واردات **"دبي"** حوالي 0.12 مليون طن خلال الربع الرابع من 2025، ليصل مجموع ما استوردته دبي خلال عام 2025 حوالي 0.51 مليون طن، مقابل 0.8 مليون طن خلال نفس عام 2024، محققة تراجعاً سنوياً قدره 36.3%.

أما في **الأردن**، والتي انتقلت إليها وحدة التغويز العائمة Energos Force في شهر أغسطس 2025 بطاقة تغويز 750 مليون قدم مكعب/اليوم لخدمة الجانبين المصري والأردني بموجب اتفاق بين البلدين، فقد بلغت الواردات خلال الربع الرابع من عام 2025 حوالي 70 ألف طن. وبذلك يصل إجمالي ما استقبلته الأردن من شحنات عبر ميناء العقبة خلال عام 2025، نحو 0.75 مليون طن، مقابل 0.83 مليون طن خلال عام 2024، بتراجع سنوي 9.5%.

ولعل من أبرز التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط هي بداية استيراد **البحرين** للغاز الطبيعي المسال، من خلال وحدة التخزين العائمة (Floating Storage Unit, FSU) في منطقة "الحد"، حيث تم استلام أول شحنة في أواخر شهر أبريل 2025، وتوالى استلام المزيد من الشحنات.

وخلال الربع الرابع من عام 2025، اســتوردت البحرين نحو 70 ألف طن. وعلى مدار عام 2025، بلغ حجم واردات البحرين من الغاز الطبيعي المسال نحو 0.64 مليون طن، حسب تقديرات أوابك الأولية.

جـدير بالـذكر أن البحـرين قامـت بتشـغيل المرفـأ العـائم لأول مـرة عـام 2019، بعـد إجـراء الاختبـارات التشـغيلية، وتـدفقت أول شـحنة تجريبيـة مـن الغـاز الطبيعـي المسـال المسـتورد أواخـر عـام 2019، ثـم تـم إيقافـه لاحقـا لعـدم وجـود حاجـة لاسـتيراد الغـاز فـي السـوق المحلـي. والمشـروع حسـب المخطـط الأصـلي يضـم وحـدة تخـزين عائمـة، ومرفـأ وحـاجز بـري لاسـتلام الغـاز الطبيعـي المسـال، ومنصـة مجـاورة لإعـادة تبخيـر الغـاز الطبيعـي المسـال إلـى حالتـه الغازيـة، بالإضـافة إلـى منشـأة بريـة لإنتـاج الهيـدروجين، وهـو بسـعة 400 مليـون قـدم مكعـب/اليوم، قابلـة للتوسـع إلـى 800 مليـون قـدم مكعـب/اليوم. ويسـاهم اسـتيراد الغـاز الطبيعـي المسـال فـي تلبيـة احتياجـات الكهربـاء والقطاع الصناعي المتزايدة، خاصة في فترة الذروة شهري يوليو وأغسطس.

يوضح الشكل-15، واردات كل من الكويت والأردن ومصر ودبي والبحرين خلال عام 2025، ومقارنتها مع 2024.

الشكل-15: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و2025

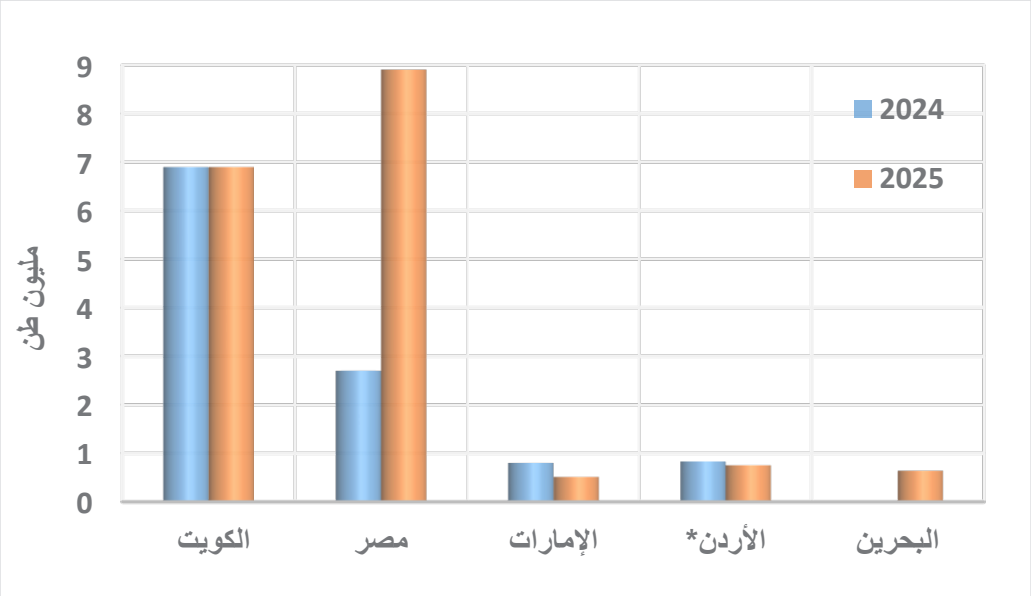

*قسم من الشحنات الواردة إلى الأردن تم تغويزها (تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية) وضخها إلى مصر عبر خط الغاز العربي

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

وقد أسهم انتشار مرافئ تغويز الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رفع الطاقة الإجمالية للتغويز إلى نحو 8.1 مليار قدم مكعب/اليوم. وتتوزع هذه الطاقة بين سبعة مرافئ عائمة في كل من مصر، والأردن، ودبي، إلى جانب مرفأ واحد يضم وحدة تخزين عائمة (FSU) مع تسهيلات تغويز برية في مملكة البحرين. كما تضم المنطقة مرفأً بريًا ثابتًا في دولة الكويت، يُعد الأعلى من حيث طاقة التغويز، إذ تبلغ قدرته نحو 3 مليارات قدم مكعب/اليوم، وذلك كما هو موضّح في الشكل -16.

كما أن المغرب تسعى لإنشاء البنية التحتية اللازمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، حيث أطلقت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة مؤخراً طلب "إبداء اهتمام" لتطوير البنية التحتية للغاز ويشمل ذلك إنشاء أول محطة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال في ميناء "الناظور" غرب المتوسط، لتغذية المحطات الكهرباء الحالية والمستقبلية. ولا شك أن دخول المغرب مستقبلاً سيساهم في رفع واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال. وهناك أيضاً مشروع مخطط لاستيراد الغاز الطبيعي المسال عبر مرفأ عائم في جمهورية العراق. وتعكس تلك التطورات في منطقة الشرق الأوسط، زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة آمن وموثوق في المنطقة العربية.

الشكل-16: مرافئ تغويز الغاز الطبيعي المسال (الثابتة والعائمة والهجينة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(محدث يناير 2026)

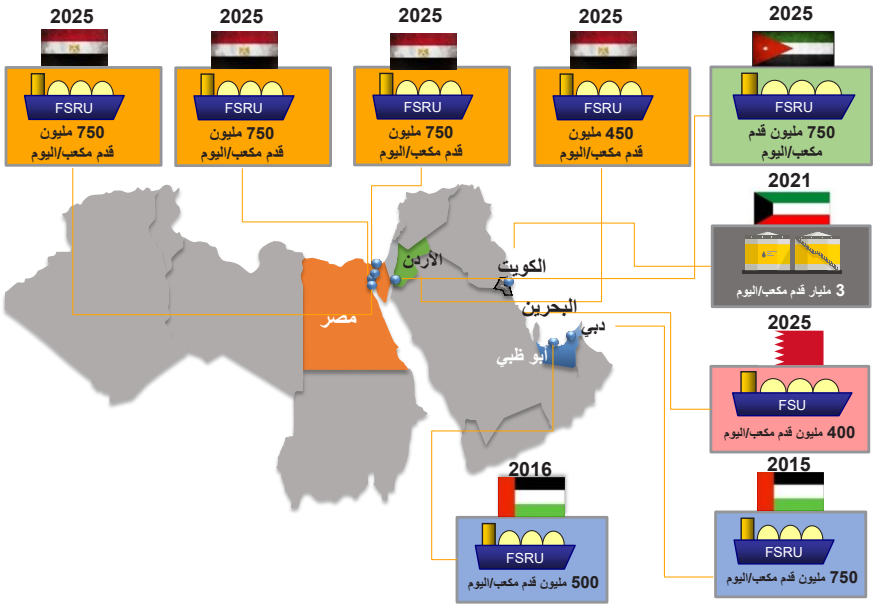

المصدر: أوابك

أما من جانب المصدرين، تصدّرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة مورّدي الغاز الطبيعي المسال إلى دول الشرق الأوسط خلال عام 2025 بحصة تقارب 55% من الإجمالي، بينما شكلت دولة

قطر نحو 27%، وعمان 5.6%، ونيجيريا 4.7% وتتوزع النسبة المتبقية (7.3%) على أسواق أخرى كما هو موضح بالشكل-17. ولا يعني اعتماد المنطقة على الغاز الطبيعي المسال القادم من الولايات المتحدة، وجود تحول استراتيجي في نمط التوريد أو في توجهات المنطقة نحو الغاز الأمريكي كمصدر رئيسي. فالغالبية العظمى من الشحنات الواردة من الولايات المتحدة يتم تسويقها وبيعها عبر شركات التجارة العالمية (Traders)، التي تمتلك محافظ إمداد متنوعة ترتكز على عقود مرتبطة أو حقوق شراء مرنة (Offtake Rights) بمشاريع الإسالة الأمريكية.

وتعتمد أسواق الشرق الأوسط في معظم وارداتها على صفقات فورية أو قصيرة الأجل تُدار من قبل هذه الشركات التجارية — مثل *Vitol, Gunvor, Trafigura, Shell Trading* — والتي تلجأ بدورها إلى محطات الإسالة الأمريكية كمصدر رئيسي للإمدادات الفورية نظراً لما توفره من سيولة عالية في السوق، وقدرة على إعادة توجيه الشحنات بسرعة نحو الوجهات الأكثر طلبًا.

ولذلك، فإن ارتفاع حصة الولايات المتحدة في واردات المنطقة **يعكس في "جوهره" تنامي نشاط** الشركات التجارية وقدرتها على استخدام الغاز الأمريكي كأداة مرنة لتلبية الطلب في الأسواق المختلفة، أكثر مما يعكس وجود **علاقات توريد مباشرة أو عقود طويلة الأمد** بين الدول المستوردة في الشرق الأوسط والولايات المتحدة. في المقابل، تعتمد الإمدادات من قطر ونيجيريا غالباً على عقود متوسطة أو طويلة الأجل ذات جداول تسليم ثابتة، وتتأثر حصتها من إجمالي الإمدادات لدول لمنطقة بحسب حجم الشحنات المشتراة من السوق الفوري، لكنها تظل مصادر استراتيجية رئيسية على المدى الطويل.

الشكل-17: مصدرو الغاز الطبيعي المسال إلى أسوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2025

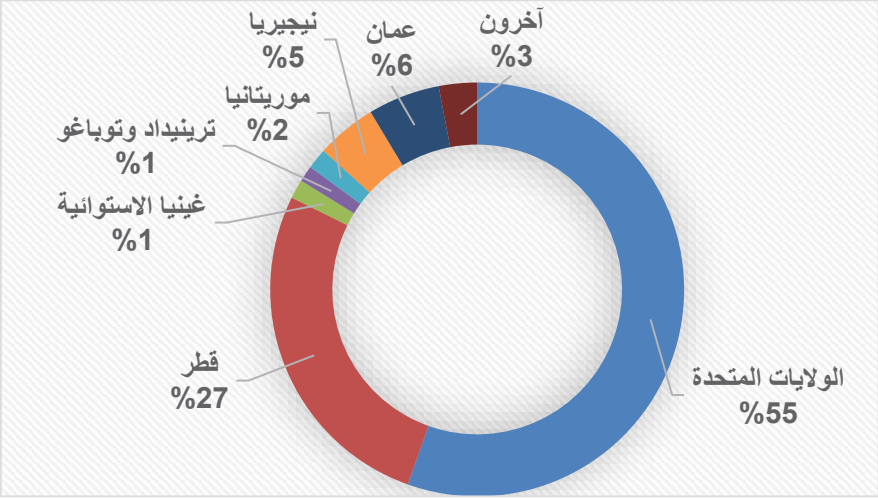

*آخرون: موزمبيق، أنجولا، ترينيداد وتوباغو، إسبانيا

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

ومن أبرز التطورات التي شهدها عام 2025، دخول **السنغال** ضمن قائمة المستوردين في أفريقيا بعد استيراد أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال في شهر مايو 2025 عبر سفينة التغويز العائمة الواقعة قرب العاصمة "دكار". لتدشن بذلك أول خطوة نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال في مزيج الطاقة المحلي وتحديداً في قطاع الكهرباء، لتخفيف اعتماد البلاد على استهلاك الوقود السائل في هذا القطاع. وقد استمرت السنغال في استقبال شحنات إضافية على مدار عام 2025، ليصل إجمالي الواردات إلى 0.25 مليون طن. جدير بالذكر أن السنغال من البلدان الأفريقية الفقيرة جدا في البنية التحتية للغاز. ويتم من خلال المرفأ العائم الجديد، تغويز الغاز الطبيعي المسال ثم ضخه مباشرة عبر وصلة أنابيب إلى سفينة عائمة بجواره تحمل مولدات لتوليد الكهرباء التي يتم نقلها عبر أسلاك إلى برج للكهرباء بالشبكة المحلية. وهذه التقنية تُطبق عادة في البلاد التي لا تملك أي بنية تحتية للغاز. وتشكل بداية استيراد الغاز الطبيعي المسال في السنغال خطوة تاريخية نحو اعتماد البلاد على هذا الوقود الأقل تلويثا للبيئة، والأعلى كفاءة في الاحتراق من أي وقود آخر. كما أنه يمهد الطريق أمام فتح الاستثمار لاستغلال الغاز محلياً جنباً إلى جنب مع خطط التصدير.

يلخص الشكل-18، توزيع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال حسب الأسواق خلال عامي 2024 و 2025.

الشكل-18: تطور واردات أسواق الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2024 و 2025

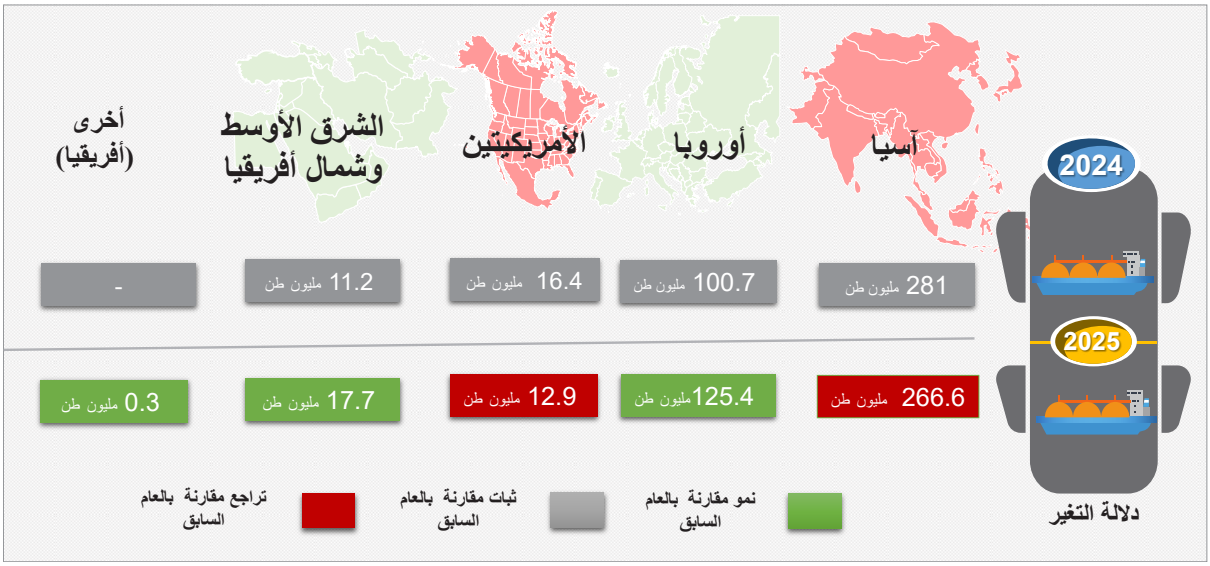

المصدر: أوابك

3- تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الرابع من عام 2025

شـهدت أسـعار الغاز الأوروبية وفقاً لمركز TTF في هولندا تراجعاً واضـحاً خلال الربع الرابع من عام 2025 كما موضح بالشكل-19، نتيجة استقرار إمدادات الغاز الطبيعي المسال من السوق العالمي وتحديداً من الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت المصـدر الأكبر لدول الاتحاد الأوروبي. وقد عزز من ذلك، اسـتقرار الإمدادات عبر خطوط الأنابيب من النرويج (أكبر مورد للغاز لدول الاتحاد الأوروبي)، بعد أن أكملت عمليات الصـيانة التي أثرت على الإمدادات خلال شـهور الصـيف والخريف. وفي هذا الصـدد، بلغ متوسـط الأسـعار خلال الربع الرابع نحو 10.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بـ 11.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الثالث.

وإجمالا على مدار عام 2025، بلغ متوسـط أسـعار TTF حوالي 11.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويشـكل ذلك ارتفاعاً مقارنة بعام 2024، والذي بلغ فيه متوسـط الأسـعار نحو 10.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ويعود ذلك بشـكل أسـاسـي إلى توقف إمدادات الغاز الروسـي عبر أوكرانيا بعد رفض أوكرانيا تجديد اتفاقية العبور مع روسـيا، وهو الأمر الذي تسـبب في فقدان نحو 15 مليار متر مكعب/السـنة من الغاز الذي كانت تضـخه روسـيا عبر هذا المسـار. علاوة على المسـتوى المنخفض الذي وصـلت إليه المخزونات في نهاية شـتاء 2025/2024، والذي استلزم استيراد المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال، مما شكل عاملاً إضافياً لدفع الأسعار نحو الصعود.

وفي السوق الآسيوي، شهدت الأسعار تراجعاً ملموساً خلال الربع الرابع من 2025 حسب مؤشر اليابان-كوريا JKM (مؤشـر شـحنات الغاز الطبيعي المسـال الفورية لأسـواق اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والصـين) نتيجة وفرة الإمدادات في السـوق العالمي. كما عزز من هبوط الأسـعار تراجع الطلب الصـيني على الغاز الطبيعي المسـال في ظل وفرة الإمدادات من روسـيا عبر خط أنابيب "قوة سـيبيريا" الأقل تكلفة مقارنة بالغاز الطبيعي المسـال. حيث بلغ متوسـط الربع الرابع نحو 10.85 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بـــ 13.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الثالث. وإجمالا على مدار عام 2025، بلغ متوسط أسعار JKM حوالي 12.25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ارتفاعا من 10.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2024.

أما في **أمريكا الشمالية**، فقد تراجعت الأسعار نسبياً خلال الربع الرابع حسب مركز هنري بفضل تنامي الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة، حيث سـجلت متوسـط 3.71 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقارنة بـــ 3.83 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، خلال الربع السابق له. وعلى مدار عام 2025، بلغ متوسـط أسـعار مركز هنري نحو 3.49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية،

ارتفاعاً من متوسط 2.15 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال 2024، وذلك بفضل تنامي الصادرات من الولايات المتحدة، التي شكلت عاملاً ضاغطاً نحو دفع الأسعار المحلية نحو الصعود.

الشكل-19: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية

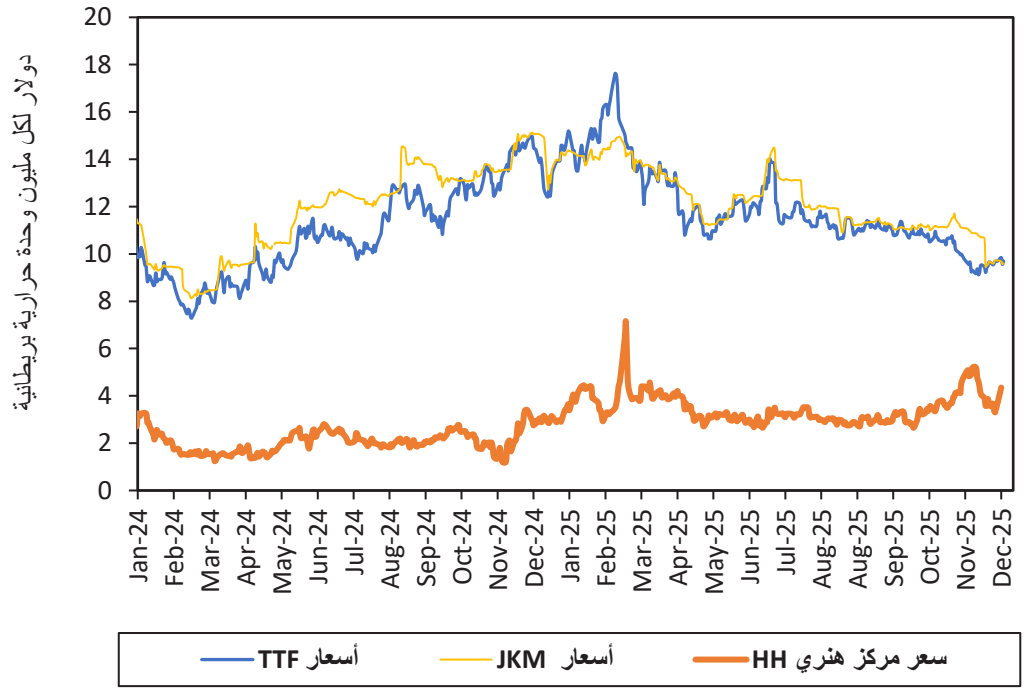

المصدر: أوابك، CME

يلخص الجدول-1 متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية (أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا).

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الفترة	أمريكا الشمالية (مركز هنري)	أوروبا (مركز TTF)	آسيا (مؤشر اليابان كوريا JKM)
متوسط السعر خلال الربع الأول من 2025	4.05	14.4	14
متوسط السعر خلال الربع الثاني من 2025	3.85	11.9	13.2
متوسط السعر خلال الربع الثالث من 2025	3.83	11.3	13.1
متوسط السعر خلال الربع الرابع من 2025	3.71	10.3	10.85
متوسط عام 2025	3.49	11.9	12.25
متوسط عام 2024	2.15	10.9	11.9
متوسط التغير السنوي	%62+	%9+	%3+

4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار

شكل عام 2025 بداية قوية لعودة موجة الاستثمارات في مشاريع الإسالة الجديدة وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدرت المشهد العالمي في الاستثمارات. ويعود ذلك إلى القرار الذي اتخذته إدارة "ترامب" مطلع عام 2025، بعودة منح التراخيص للشركات المطورة الراغبة في تنفيذ مشروعات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. وقد أسفر هذا الإجراء عن اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في خمسة مشاريع إسالة جديدة داخل الولايات المتحدة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2025، وهي:

1) المرحلة الأولى (المرحلة التأسيسية) لمشروع Louisiana LNG، بطاقة تصميمية **16.5** مليون طن/السنة.
2) المرحلة التوسعية الجديدة في محطة Corpus Christi، والتي تحتوي على وحدتين للإسالة (LNG Train 8&9) بطاقة إجمالية **5** مليون طن/السنة.
3) المرحلة الأولى لمشروع CP2 LNG الذي ستقوم بتطويره شركة Venture Global LNG بطاقة تصميمية **14.4** مليون طن/السنة.
4) وحدة الإسالة الرابعة (Train 4) في مشروع Rio Grande LNG، بطاقة تصميمية 6 مليون طن/السنة.
5) مشروع تنفيذ المرحلة الثانية في مشروع Port Arthur LNG، والذي تقوم بتطويره شركة Sempra Infrastructure، بطاقة تصميمية **13** مليون طن/السنة.

وقد استمر هذا الاتجاه خلال الربع الرابع، ولكن بوتيرة أقل عن الفترات السابقة، حيث تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مرحلة توسعية وهي وحدة الإسالة الخامسة (Train 5) في مشروع Rio Grande LNG، بطاقة تصميمية 6 مليون طن/السنة.

وبذلك، يصل إجمالي الطاقة التصميمية للمشاريع الجديدة التي أخذت الضوء الأخضر للتنفيذ منذ تولي إدارة "ترامب" إلى نحو 60.9 مليون طن/السنة. وعادة ما تحتاج مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات لتنفيذ الأعمال الهندسية والتوريدات والبناء والاختبارات التشغيلية قبل أن تدخل حيز التشغيل التجاري. وبالرغم من ذلك، هناك بعض المشاريع الأمريكية التي تم تشغيلها في فترات قياسية بعد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي، لكنها تظل "استثناء غير معتاد" في صناعة الغاز الطبيعي المسال.

ومن المتوقع أن تُسهم هذه المشاريع التي وصلت مرحلة قرار الاستثمار النهائي، وبجانبها المشاريع الأخرى قيد الإنشاء، في تعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق الغاز الطبيعي المسال بنهاية العقد الحالي (2030). حيث لدى الولايات المتحدة في الوقت الراهن ثمان محطات إسالة عاملة (قيد التشغيل) بطاقة إجمالية 119.5 مليون طن/السنة، وهناك أربع محطات/مشاريع توسعية قيد الإنشاء (منها ما دخل مرحلة التشغيل الجزئي)، ويقدر مجموع طاقاتها الإنتاجية بنحو 54.5 مليون /السنة. وإذا ما أضيف إليهم الحزمة الجديدة التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي خلال عام 2025، سترتفع طاقة الإسالة الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية العقد الحالي (2030) إلى 235 مليون طن/السنة، أي ضعف طاقتها الإنتاجية الحالية كما هو مبين بالشكل-20. **وهو ما سيمكن الولايات المتحدة من تعزيز حصتها السوقية بما قد يصل إلى 40% من حجم التجارة الدولية بحلول 2030.**

الشكل-20: الطاقة التصديرية للغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2030 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها

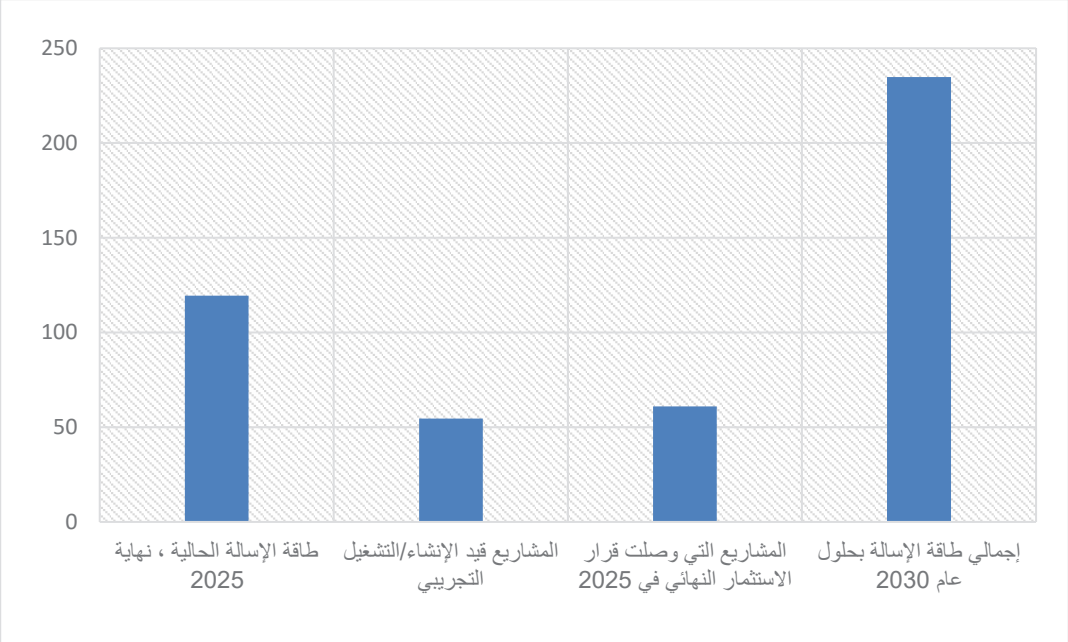

المصدر: أوابك

أما **خارج الولايات المتحدة**، فلم يشهد عام 2025 سوى اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشروعين، الأول في **الأرجنتين**، باستخدام ناقلتين عائمتين من شركة Golar لاستخدامهما كوحدات عائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية 6 مليون طن/السنة.

أما المشروع الثاني فكان في **موزمبيق**، حيث اتخذت شركة Eni في شهر أكتوبر 2025، قرار الاستثمار النهائي لمشروع (Coral North) العائم في القطاع رقم 4 الواقع قبالة سواحل موزمبيق، وهو المشروع الذي سيضم وحدة إسالة عائمة بطاقة 3.6 مليون طن/السنة. ومن المتوقع دخول المشروع حيز التشغيل بحلول عام 2028. وهو يعد الثاني من نوعه في موزمبيق، حيث تم تشغيل المشروع الأول (Coral South)، في عام 2022.

وبذلك يرتفع عدد المشاريع التي تم اتخاذ قرار الاستثماري لها على مستوى العالم خلال عام 2025 إلى ثمانية مشاريع وهو رقم قياسي جديد، بواقع ستة مشاريع داخل الولايات المتحدة، ومشروع واحد في الأرجنتين، ومشروع واحد في موزمبيق. وستساهم المشاريع الجديدة حال تنفيذها في إضافة 70.5 مليون طن/السنة إلى طاقة الإسالة العالمية، و**هو المعدل الأعلى للمشاريع الاستثمارية** منذ عام 2019، الذي سجل آنذاك نحو 71 مليون طن/السنة كما هو مبين بالشكل -21.

ومن ثم فقد شكّل عام 2025 نقطة انطلاق جديدة لموجة استثمارات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، تقودها الولايات المتحدة بعد قرار إدارة "ترامب" إعادة منح تراخيص التصدير، وثقة الشركات العالمية في مستقبل الطلب على الغاز، لتستعد صناعة الغاز المسال لدورة توسّع جديدة ستعيد تشكيل خريطة الإمدادات العالمية خلال الأعوام القليلة المقبلة.

الشكل-21: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال 2017-2025

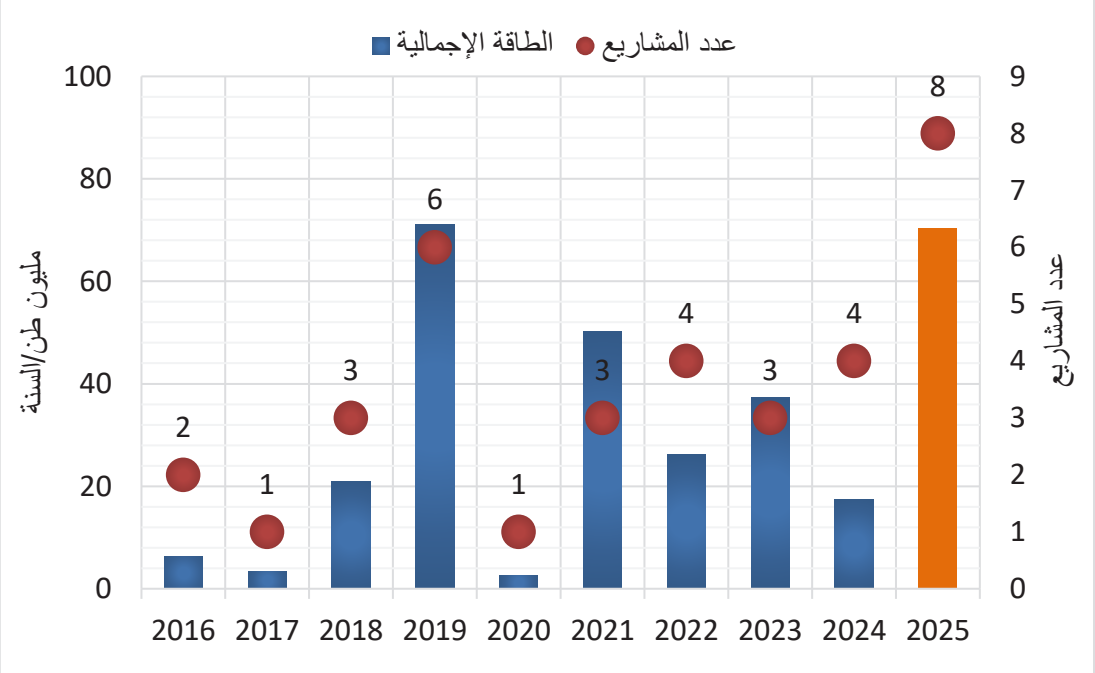

المصدر: أوابك

5- تعاقدات الغاز الطبيعي المسال تسجل نشاطاً ملحوظاً خلال عام 2025

في سياق متصل، شهد الربع الرابع من عام 2025 نشاطاً بوتيرة معتدلة في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال سواء من جانب الشركات المطوّرة لمشروعات الإسالة الجديدة أو القائمة، أو من جانب شركات التسويق والتجارة العالمية التي تعتمد على محافظ متنوعة Global Portfolios . ويضم سوق التعاقدات أشكالاً قانونية متنوعة منها ما هو في صورة اتفاقية بيع وشراء ملزمة (LNG SPA)، ومنها ما هو في صورة اتفاقية رؤوس أقلام أو مذكرة تفاهم (HOA/MOU)، والتي تتحول إلى اتفاقيات بيع ملزمة بعد استيفاء الشروط بين الجانبين.

ووفقاً لرصد منظمة أوابك للبيانات الرسمية الصادرة عن الشركات المطورة ومنصات التداول والتجارة، فقد تم خلال الربع الرابع من عام 2025، توقيع أكثر من 20 اتفاقية جديدة لبيع وشراء الغاز الطبيعي المسال بموجب فترات تعاقد متنوعة. وبذلك يصل إجمالي التعاقدات المبرمة خلال عام 2025 إلى 109 اتفاقيات متنوعة، تغطي كميات تعاقدية بلغت 111 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال. وبذلك يكون عام 2025 بمثابة عام تاريخي في حجم التعاقدات الجديدة سواء من حيث العدد الكلي أو الكميات التعاقدية.

وتغطي هذه الكميات مزيجاً من احتياجات السوق الفوري بعقود قصيرة الأجل تمتد من عام إلى ثلاثة أو أربعة أعوام، وكذلك احتياجات السوق في المديين المتوسط والطويل لفترات تتراوح بين 10 و20 عاماً. ويعكس ذلك، استمرار النمو القوي في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال على المديين القصير والطويل.

- ***هيكل التعاقدات حسب المدة والتوزيع الجغرافي للأسواق المستوردة***

سجلت التعاقدات قصيرة الأمد (أقل من أربع سنوات) نحو 22 اتفاقية، لتوريد ما يصل مجموعه إلى 25.3 مليون طن/السنة، بما يمثل 22.8% من إجمالي الكميات المتعاقد عليها. أما التعاقدات المتوسطة وطويلة الأمد (أعلى من أربع سنوات)، فبلغ عددها 87 اتفاقية لتوريد ما مجموعه 85.7 مليون طن/السنة كما هو موضح بالشكل-22، ويعادل ذلك 77.2% من حجم التعاقدات. ويشير نمو التعاقدات متوسطة وطويلة الأجل إلى استمرار تفضيل الأسواق العالمية لهذا النمو لتأمين الإمدادات لفترات طويلة في ظل التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة.

الشكل-22: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال عام 2025 حسب المدة

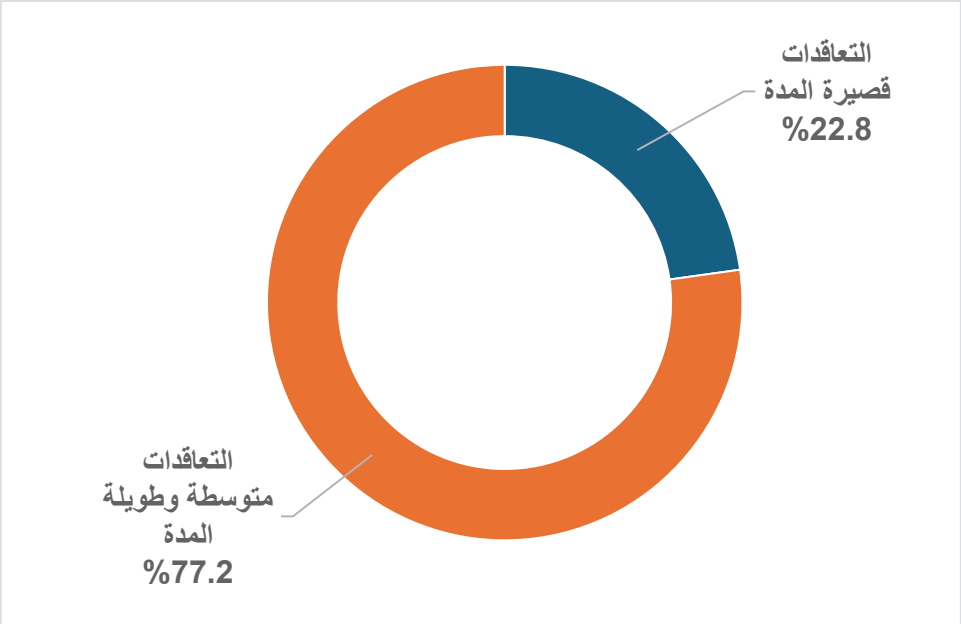

المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

- ***التوزيع الجغرافي للتعاقدات الجديدة***

على مستوى الوجهات المستوردة (المشترين) للكميات المتعاقد عليها، تصدر السوق الآسيوي القائمة، حيث استحوذ على نحو 42 اتفاقية جديدة، لشراء ما يصل إلى 39.7 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال، هو ما يشكل نحو 35.8% من اتفاقيات الشراء من حيث الكمية. وأغلب هذه الاتفاقيات طويلة المدة لفترات تصل إلى 15 و20 عاماً. ويعكس هذا الاتجاه، استمرار الاعتماد الآسيوي القوي على الغاز الطبيعي المسال كخيار استراتيجي لأمن الطاقة.

بينما استحوذ السوق الأوروبي على 32 اتفاقية جديدة لشراء نحو 21.3 مليون طن/السنة، وبحصة 19.2% من حجم الاتفاقيات الجديدة. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت قفزة في حجم التعاقدات لتغطي احتياجات المنطقة في صيف 2025 و2026، بكمية تعاقدية إجمالية 14 مليون/السنة. ويشكل ذلك نحو 12.6% من حجم الاتفاقيات الجديدة. وجاءت أمريكا اللاتينية في المرتبة الأخيرة بإجمالي 4 اتفاقيات لتوريد 3 مليون طن/السنة، لتلبية احتياجات كل من البرازيل، وجمهورية الدومينيكان، وبورتوريكو، وهندوراس أي ما يعادل 2.7% من الإجمالي.

وبخلاف المناطق الجغرافية، برزت شركات الطاقة وبيوت التجارة العالمية كوجهات شراء، حيث أبرمت 29 اتفاقية لشراء ما يقارب 33 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال ضمن محافظها العالمية، لتستحوذ وحدها على 29.7% من إجمالي الكميات المتعاقد عليها، كما هو مبين بالشكل-23. ويشير هذا الاتجاه إلى توسع تلك الشركات في بناء محافظ مرنة لتلبية الطلب في الأسواق الفورية أو

إعادة بيع الشحنات في وجهات مختلفة، إلا أن استمرار ارتفاع هذا النوع من التعاقدات قد يؤدي مستقبلاً إلى زيادة المعروض في السوق الفوري إذا لم تُبرم عقود نهائية مع المشترين النهائيين. وهو الأمر الذي من شأنه أن يضغط على الأسعار الفورية.

الشكل-23: توزيع تعاقدات شراء الغاز الطبيعي المسال التي تم توقيعها خلال 2025 حسب وجهة الشراء

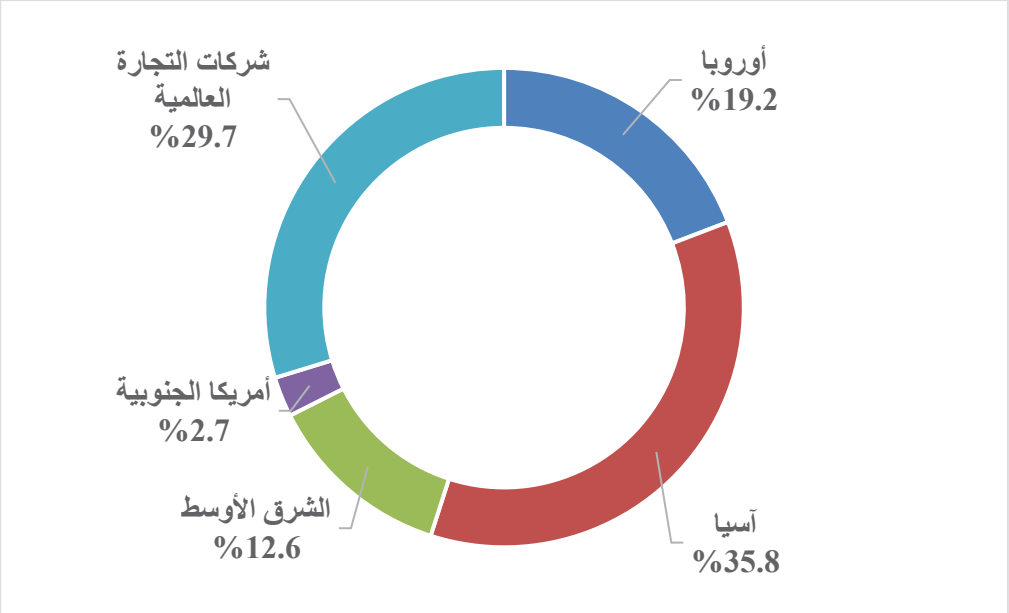

*من بينها Vitol ، TotalEnergies ، Shell Trading

المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

6- توقعات أوابك لنمو المعروض من الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2026

من المتوقع أن يشهد عام 2026 انطلاق موجة جديدة من نمو المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال، مدفوعة بدخول طاقات إنتاجية جديدة حيز التشغيل في عدد من المناطق كما هو موضح بالشكل -24. وتتوزع هذه الزيادة المتوقعة بين مناطق ستشهد تشغيل مشروعات جديدة بالكامل، وأخرى سيتم فيها استكمال التشغيل التجاري لمشروعات بدأ تشغيلها جزئيًا خلال عام 2025، لتصل إلى طاقاتها التصميمية الكاملة خلال عام 2026. وفي هذا السياق، تتوقع منظمة أوابك أن تنطلق هذه الموجة من النمو من:

- **الولايات المتحدة**

من المتوقع أن تشهد الصادرات طفرة جديدة، بفضل التشغيل الكامل لمشروع Plaquemines LNG، واستكمال دخول الوحدات الأربع المتبقية في مشروع توسعة مشروع Corpus Christi Stage II. ويضاف إلى ذلك، على انطلاق عمليات تشغيل وحدة الإسالة الأولى في مشروع Golden Pass.

- **دولة قطر**

من المخطط أن ينطلق تشغيل أولى وحدات مشروع توسعة حقل الشمال (القطاع الشرقي)، خلال النصف الثاني من 2026.

- **كندا**

من المتوقع استمرار نمو الصادرات من كندا بعد استكمال التشغيل التجاري لوحدة الإسالة الثانية في مشروع LNG Canada، والتي سترفع الطاقة الإنتاجية للمشروع إلى 14 مليون طن/السنة.

- **المكسيك**

من المخطط أن يبدأ تشغيل محطة Energia Costa Azul بطاقة 3 مليون طن/السنة، وذلك خلال ربيع 2026.

- **الكونغو**

من المخطط أن يبدأ تشغيل المرحلة الثانية من مشروع Congo FLNG بطاقة 2.4 مليون طن/السنة، وذلك خلال النصف الأول من عام 2026.

- **أستراليا**

من المخطط أن يتم تشغيل الوحدة الثانية (5 مليون طن/السنة) في مشروع Pluto LNG وذلك خلال النصف الثاني 2026.

الشكل-24: مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة التي ستساهم في طفرة لإمدادات العالمية عام 2026

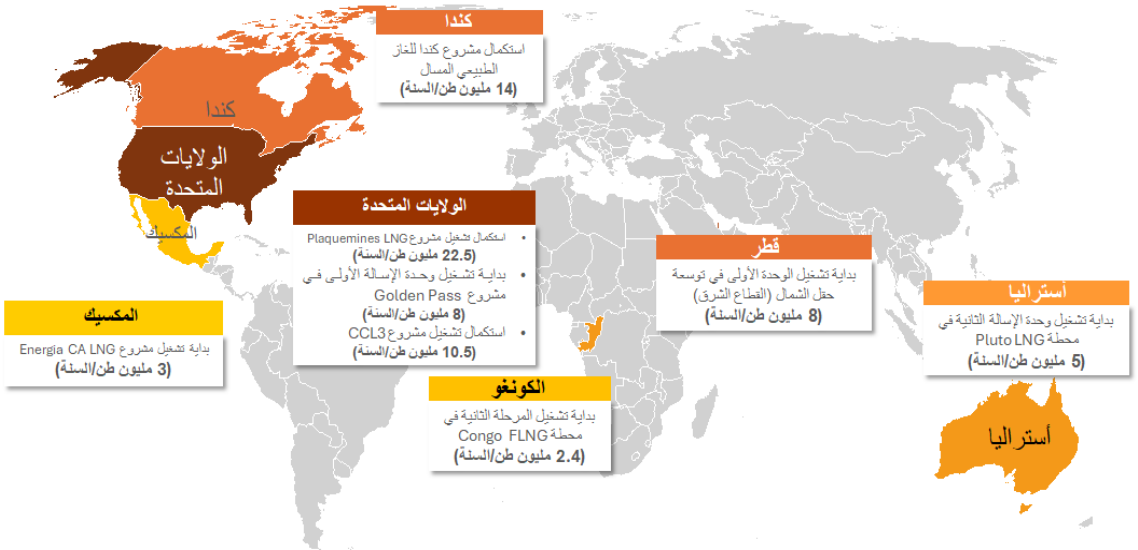

ومن ثم ســـتســـــاهم تلك الزيادة المرتقبة في الإمدادات في نمو المعروض بنحو 7-9% مقارنة بمستويات عام 2025، ليصـل إلى نحو 465-475 مليون طن كما هو مبين بالشـكل-25. وقد يشـكل نمو المعروض عاملاً ضـاغطاً على الأسـعار في الأسـواق الفورية، ومن ثم سـيسـاهم في تحفيز الطلب على الغاز الطبيعي المسال.

الشكل-25: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2025 وتوقعات 2026

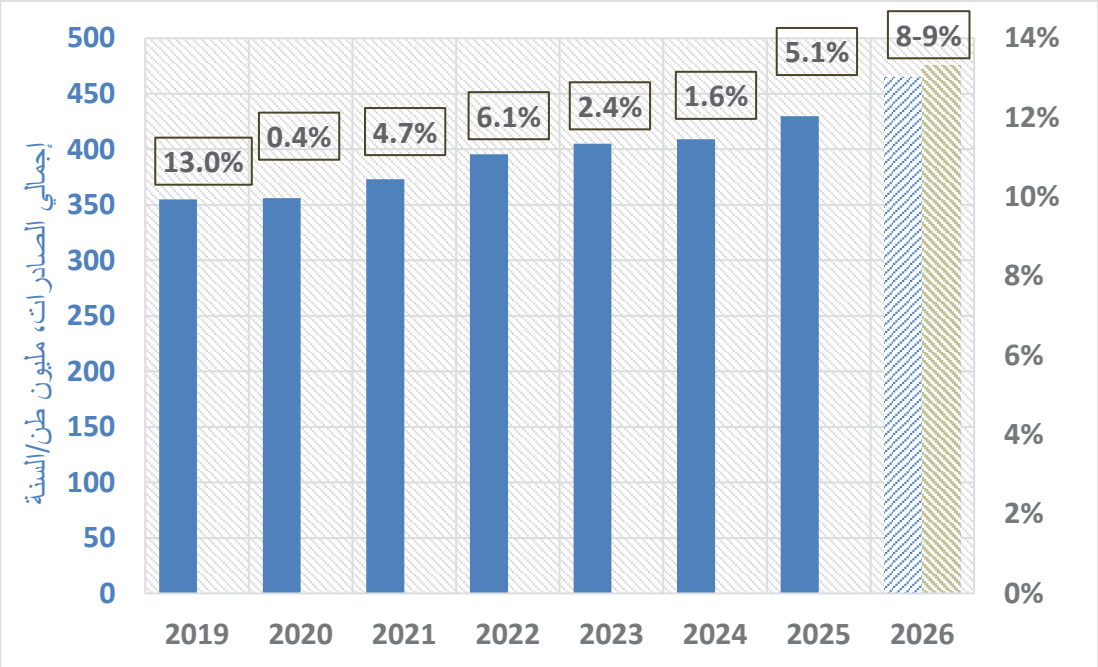

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

ثانياً:

تطورات الهيدروجين

1- التطورات العالمية في مجال السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة

أبدى العديد من الدول خلال السنوات الخمس الأخيرة، اهتماما بالهيدروجين ووضع سياسات وطنية له، من خلال إعداد وتطوير رؤى وخرائط طريق واستراتيجيات تقوم على تحديد أفضل المسارات (حسب الأولوية الوطنية) لتوفير إمدادات الهيدروجين (عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد)، والقطاعات النهائية للاستهلاك. كما سعت دول أخرى لتعزيز مكانتها في التجارة الدولية عبر إبرام تفاهمات أولية لضمان حصص سوقية مستقبلاً. وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2025، استقر عدد الدول التي أبدت اهتماماً رسمياً بالاستثمار في قطاع الهيدروجين - إما من خلال إعداد استراتيجية وطنية أو خارطة طريق- عند 65 دولة، وهي تتوزع بين أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية والشرق الأوسط وأفريقيا، وفقاً لرصد منظمة أوابك. بينما لم يشهد الربع الرابع إعلان أية استراتيجيات جديدة.

وهذا الاستقرار في عدد الدول يشير إلى وصول مرحلة صياغة الاستراتيجيات الأولية إلى حالة التشبع، ليبدأ التركيز على تفعيل السياسات القائمة. ويمثل هذا التكتل نحو **85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي** و**80% من انبعاثات الكربون** (كما يظهر في الشكل-26). ويؤكد هذا الزخم على أن الهيدروجين بات يُنظر إليه كعنصر في استراتيجيات التحول الطاقي العالمية.

الشكل-26: الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين وحصتها من الاقتصاد العالمي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

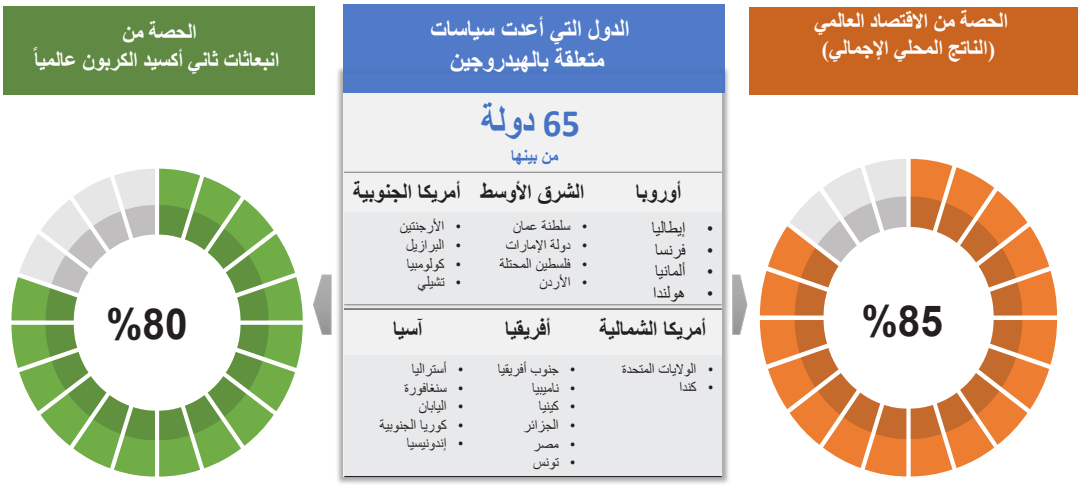

المصدر: أوابك

لكن في المقابل، قامت عدة دول والتي كانت قد أصدرت استراتيجيات وطنية في وقت سابق، بتحديث استراتيجياتها وتضمنت تخفيضاً للأهداف السابقة ضمن الأطر الزمنية المحددة. وهناك دولاً أخرى انتقلت من مرحلة الخطط النظرية إلى الواقعية التنفيذية من خلال مراجعة الحوافز الضريبية، ووضع حوافز مالية لجذب المستثمرين. ومن أمثلة ذلك **فرنسا** التي قامت في شهر أبريل 2025 بتحديث أهداف تركيب أجهزة التحليل الكهربائي من 6.5 جيجاوات إلى 4.5 جيجاوات بحلول عام 2030، مع هدف بالوصول بالسعة المركبة إلى 8 جيجاوات بحلول عام 2035. وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة رأس المال وبط البنية التحتية للنقل والتخزين. وتعكس تلك التحديثات حجم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف السابقة، والتي كانت في الأصل أهدافاً طموحة للغاية يصعب تحقيقها في ظل صعوبات التمويل، وارتفاع تكلفة الهيدروجين ومشتقاته مقارنة بأنواع الوقود الأخرى.

2- التطورات العالمية في مشاريع الهيدروجين والإجراءات المتخذة

بالرغم من الزخم السياسي، يواجه قطاع الهيدروجين العالمي فجوة بين الأهداف والواقع. حيث شهد عام 2025 موجة إلغاءات وتأجيلات واسعة شملت أسواقاً رائدة كأستراليا والولايات المتحدة وأوروبا، بالإضافة إلى بعض الدول العربية[1]. وتُعزى هذه الموجة إلى عدة أسباب أهمها تحديات التمويل، وارتفاع التكاليف الرأسمالية، وغياب اليقين بشأن الطلب المستقبلي. وهو ما يعني تراجع الإنتاج العالمي المتوقع من الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2030، عما كان متوقعاً.

ووفقاً لأحدث تقديرات منظمة أوابك حتى نهاية عام 2025، فإن إجمالي الإنتاج المتوقع من كافة المشاريع الملغاة والمؤجلة المعلنة رسمياً يصل إلى 5.25 مليون طن/السنة من الهيدروجين منخفض الكربون. وتتربع أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على رأس قائمة المشاريع الملغاة كما هو موضح بالجدول-2. وبالرغم من أن موجة الإلغاءات أو التأجيلات يمكن النظر إليها كمرحلة "فرز" ضرورية تميّز بين المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الفعلية، وتلك التي تفتقر إلى نموذج تجاري مربح، إلا أن ما يثير الانتباه في قائمة المشاريع الملغاة أو المؤجلة يتمثل في جانبين أساسيين:

أولاً: إلغاء بعض المشاريع التي تجاوزت مرحلة قرار الاستثمار النهائي (FID). وتُعد هذه المرحلة مؤشراً على أقصى درجات الالتزام المالي، حيث يكون المستثمرون قد استكملوا دراسات الجدوى، والتقييم الفني والمالي، وأبدوا استعدادهم لضخ الاستثمارات وتحويل المشروع من فكرة إلى واقع ملموس.

[1] المشاريع العربية الملغاة موضحة في الجزء الخاص بالتطورات العربية

ثانياً: انسحاب شركات كبرى كانت تُعد المحرك الأساسي لقطاع الهيدروجين الواعد مثل شركة (BP) وشركة (Air Products)، وشركة ExxonMobil. الأمر الذي يشير إلى تحول عميق في النظرة التجارية للهيدروجين منخفض الكربون.

الجدول-2: قائمة بمشاريع إنتاج الهيدروجين وتطبيقات استخدامه التي شهدت قرارات إلغاء أو تأجيل من المطورين عام 2025

(محدث حتى نهاية ديسمبر 2025)

الدولة	اسم (طبيعة) المشروع	المطور(ين)	الطاقة التصميمية/الاستثمارات	تاريخ الإلغاء	الإجراء	الأسباب المعلنة
الولايات المتحدة	Arizona Hydrogen	Fortescue Future Industries (FFI)	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 80 ميجاوات لإنتاج 11 ألف طن/السنة من الهيدروجين	يوليو 2025	إلغاء	عدم وضوح السياسات الأمريكية (تراجع الدعم الفيدرالي)، مخاطر التمويل، وتغير أولويات الشركات.
	H2OK	Woodside Energy	إنتاج الهيدروجين المسال بمعدل 60 طن/اليوم	يوليو 2025	إلغاء	ارتفاع التكلفة، غياب الطلب
	Massena Green Hydrogen Plant	Air Products	إنتاج الهيدروجين المسال بمعدل 35 طن/اليوم	فبراير 2025	إلغاء	تغير استراتيجية الشركة، غياب السياسات الداعمة للهيدروجين
	Blue Hydrogen Project, Texas	ExxonMobil	إنتاج الهيدروجين الأزرق بمعدل 1 مليار قدم مكعب/اليوم	نوفمبر 2025	تأجيل	**صعوبة في توقيع عقود شراء مع المشترين**
المملكة المتحدة	HyGreen Teesside	BP	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 500 ميجاوات	مارس 2025	إلغاء	-
كندا	MIXT	McLeod Lake Indian Band / Mitsubishi	مجمع لتصدير الهيدروجين والأمونيا باستثمارات 5 مليار دولار	مارس 2025	تأجيل	عدم وجود بنية تحتية ولا مصدر للكهرباء
ألمانيا	مصنع لإنتاج الصلب الأخضر	ArcelorMittal	إنشاء مصنعين للعمل بالهيدروجين، باستثمارات 2.5 مليار يورو	يونيو 2025	تأجيل لأجل غير مسمى	ضعف اقتصاديات المشروع رغم الحصول على دعم حكومي 1.3 مليار يورو
	مشروع H2 Ruhr	Iberdrola، ABB، Enel،EON	إنتاج 80 ألف/السنة من الهيدروجين المتجدد	يوليو 2025	إلغاء	انسحاب EON لتغيير استراتيجية الشركة للتركيز على قطاعات أكثر استقراراً مثل الشبكات الكهربائية وتخزين البطاريات.
	LEAG Green Energy Hub	LEAG	استبدل محطات الفحم بـ 7-14 جيجاوات طاقة متجددة، وتركيب 2 جيجاوات لإنتاج الهيدروجين	يونيو 2025	تأجيل	أسباب غير معلنة
أستراليا	Queensland LH2	السلطات المحلية، Kansai Electric, Iwatani	200 طن/اليوم	2025	سحب التمويل	سحب التمويل الحكومي، خروج المستثمر الياباني
	Australian Renewable Energy Hub	BP, InterContinental Energy, CWP Global, GIG	بناء محطات طاقة متجددة سعة 26 جيجاوات لإنتاج الهيدروجين، باستثمارات 36 مليار دولار استرالي	يوليو 2025	تخارج	تخارج BP من المشروع بسبب المخاطر الاقتصادية، وقيود السوق
	Tiwi	Provaris	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 50جيجاوات	يوليو 2025	إلغاء	فشل إبرام تعاقدات بيع للإنتاج
	Port Pirie	Trafigura	استثمارات 750 مليون دولار استرالي	مارس 2025	إلغاء	عدم الجدوى الاقتصادية للمشروع
	PEM50	Fortescue Future Industries (FFI)	أجهزة تحليل كهربائي بسعة 50 ميجاوات	يوليو 2025	إلغاء	ارتفاع التكلفة، وعدم وجود سوق

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات الشركات المطورة للمشاريع

3- تطورات الأهداف الوطنية والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين في الدول العربية

لم يتغير عدد الدول العربية التي وضعت أهدافاً محددة ضمن أطر زمنية واضحة لقدرات إنتاج الهيدروجين، أو لحصتها المستهدفة. حيث استقر العدد الإجمالي عند عشر دول لتضم القائمة كل من: الإمارات، السعودية، مصر، سلطنة عُمان، الجزائر، المغرب، تونس، الكويت، الأردن، وموريتانيا. وهو ما يعكس حرص الدول العربية على التواجد الفعّال في هذا السوق الواعد، وتأمين دور تنافسي ضمن التجارة العالمية للهيدروجين ومشتقاته.

وقد قامت غالبية هذه الدول بتحديد أهداف كمية لإنتاج أو تصدير الهيدروجين المنخفض الكربون أو مشتقاته مثل الأمونيا، سواء من حيث الحجم (بالمليون طن/السنة) أو من حيث القدرة المركبة لأجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر (بالجيجاوات)، بدءاً من عام 2030، مع خطط تدريجية لزيادة هذه القدرات حتى عام 2040، وصولاً إلى عام 2050.

وبحسب تقديرات منظمة أوابك المُحدّثة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2025، فإن إجمالي المستهدف من إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية لم يتغير حيث يبلغ نحو 8 مليون طن/السنة بحلول عام 2030، من خلال مشاريع إنتاجية في دول مثل الإمارات، السعودية، مصر، تونس، عُمان، والجزائر، كما هو موضح في الشكل-27. ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040، في ظل استمرار تنفيذ وتوسعة مشاريع كبرى في عدد من هذه الدول، مما يعزز من فرص المنطقة العربية في أن تكون لاعباً رئيسياً في سوق الهيدروجين العالمي خلال العقود القادمة.

ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير، وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمية ناضجة ومستقرة. وبالتالي، فإن تحقيق الأهداف الطموحة المعلنة من بعض الدول العربية - وعلى رأسها الوصول إلى إنتاج أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040- يظل ممكناً لكنه مشروط بتطور عدد من العوامل، أبرزها:

- وجود طلب عالمي على الهيدروجين المنخفض الكربون.
- انخفاض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بتأثير التقدم التكنولوجي.
- بناء بنية تحتية متكاملة وواسعة النطاق تشمل النقل والتخزين والتوزيع.

كما أن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، سيُعد عاملاً محورياً في تسريع وتيرة التطوير، وتخفيض المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذا القطاع الناشئ.

الشكل-27: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 وعام 2040

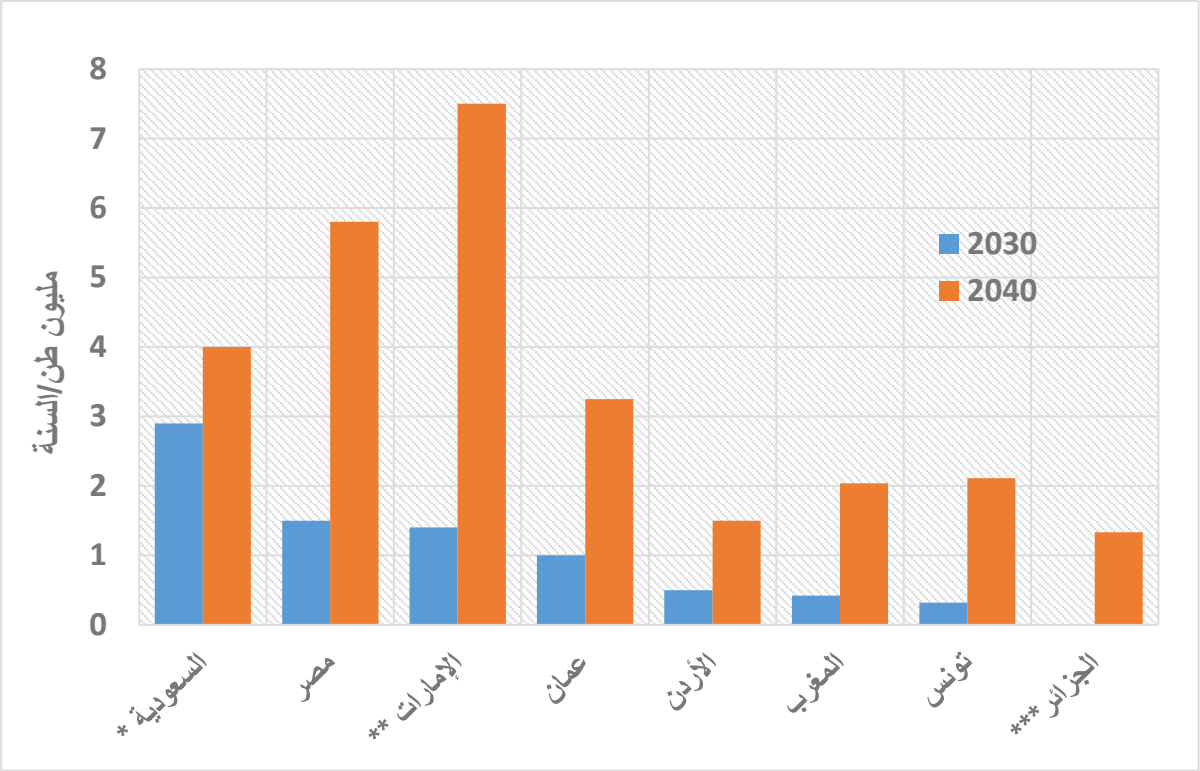

المصدر: أوابك

ملاحظات

- بعض الدول العربية المبينة بالجدول وضعت أهدافاً لإنتاج الهيدروجين بـ المليون طن، والبعض الآخر مقدراً بـ التيراوات ساعة، وتم استخدام وحدة المليون طن لتوحيد المقارنة
- الأهداف المعلنة المبينة تقع ضمن القيم الصغرى أو السيناريوهات الأقل طموحاً للأهداف الحكومية
- *هدف السعودية لعام 2040 (تم وضع هدف عام 2035 وفق مبادرة السعودية الخضراء الرامي نحو إنتاج 4 مليون طن/السنة)
- **هدف الإمارات لعام 2030 (هدف عام 2031 حسب الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين لدولة الإمارات)
- *** أول مستهدف لإنتاج الهيدروجين في الجزائر بحلول عام 2040

أما من جانب تطور السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالهيدروجين، فقد بلغ عدد الدول العربية التي أعدت/ أعلنت عن استراتيجياتها الوطنية للهيدروجين ست دول عربية بنهاية ديسمبر 2025 حسب منظمة أوابك، لتضم القائمة النهائية كل من دولة الإمارات، وسلطنة عمان، والجزائر، ومصر، والأردن، وتونس. وإضافة إلى هذه القائمة، انتهت كل من المغرب وموريتانيا والسعودية من إعداد خريطة الطريق الوطنية لتطوير الهيدروجين المنخفض الكربون، وهي المرحلة التي تسبق الاستراتيجية الوطنية التي تضع الأهـداف المحددة بأطـر زمنية.

ويُبرز هذا التطور في إعداد السياسات الوطنية التزاماً متنامياً من قبل الدول العربية بتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لدخول سوق الهيدروجين العالمي، ويدل على إدراك أهمية الاستعداد المبكر لاغتنام الفرص الاستثمارية والتجارية في هذا القطاع الواعد.

4- تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية

لم تكن المنطقة العربية بمعزل عن موجة الإلغاءات التي شهدتها مشاريع الهيدروجين في عدة دول، حيث طالت موجة التأجيل مشاريع عملاقة في إطار إعادة تقييم المشاريع التي قامت بها الشركات المطورة. وقد شملت موجة التأجيل/الإلغاء مشروعين جديدين في سلطنة عمان **وفق البيانات الرسمية الصادرة في ديسمبر 2025،** وهما مشروع Hydugm لإنتاج الهيدروجين الأخضر بغرض التصدير بطاقة 200 ألف طن/السنة، ومشروع Duqm Green Hydrogen، بهدف إنتاج 150 ألف طن/السنة من الهيدروجين الأخضر. وبذلك يرتفع عدد المشاريع الملغاة عربياً إلى ثلاثة مشاريع كما هو موضح بالجدول-3، حيث تم تعليق مشروع "أمان" في موريتانيا في وقت سابق من عام 2025. وقد أرجعت الشركة المطورة لهذا المشروع السبب إلى عدم وجود مشترين مستعدين لدفع سعر أعلى مقابل شراء الأمونيا الخضراء.

الجدول-3: قائمة بمشاريع الهيدروجين الملغاة والمؤجلة رسمياً من المطورين في الدول العربية (محدث حتى نهاية ديسمبر 2025)

الدولة	اسم (طبيعة) المشروع	المطور(ين)	الطاقة التصميمية	تاريخ الإلغاء	الإجراء	الأسباب المعلنة
سلطنة عمان	Hydugm	تحالف مكون من Posco الكورية وEngie الفرنسية	200 ألف طن/السنة من الهيدروجين الأخضر	**ديسمبر 2025**	إلغاء	إعادة تقييم للمشروع استناداً إلى تطورات السوق
	Duqm Green Hydrogen	BP	150 طن/السنة من الهيدروجين الأخضر	**ديسمبر 2025**	إلغاء	إعادة تقييم للمشروع استناداً إلى تطورات السوق
موريتانيا	Aman Project	CWP Global	10 مليون طن/السنة من الأمونيا الخضراء (الطاقة التصميمية الكاملة)	يوليو 2025	تأجيل	عدم وجود مشترين مستعدين لدفع سعر أعلى مقابل شراء الأمونيا الخضراء

المصدر: أوابك استنادا إلى البيانات الرسمية

وفي ضوء هذا التطور، **بلغ المشاريع المعلنة والمخطط تنفيذها لإنتاج ونقل واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية 2025** نحو 133 مشروعاً حسب رصد منظمة أوابك، وهي مشاريع تقع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها في المراحل الأولية. ويمثل العدد الحالي من المشاريع العربية، أربعة أضعاف المشاريع التي تم الإعلان عنها عام 2021 كما هو موضح بالشكل -28.

الشكل-28: تطور عدد المشاريع المعلنة* للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2025

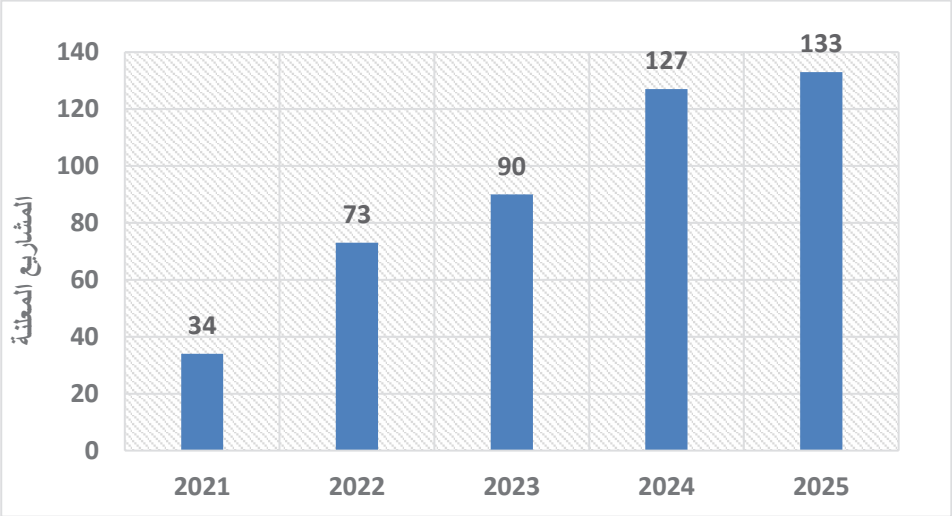

المصدر: أوابك

ملاحظة

*المشـــاريع ضـــمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها قيد الدراســـة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المســـتثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشترين

على مســـتوى الدول العربية، تتصـــدر **جمهورية مصـــر العربية** القائمة بإجمالي 39 مشـــروعاً غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضـــر والأمونيا الخضـــراء. وتقع الغالبية العظمى من هذه المشـــاريع داخل المنطقة الاقتصـــادية لقناة السويس، حيث أبرمت الهيئة العامة للمنطقة نحو 30 مذكرة تفاهم، تم تفعيل نحو 14 مذكرة منها والتي أســـفرت عن توقيع 11 اتفاقية إطارية يُقدر حجم الإنتاج الســـنوي المُتوقع من مشروعاتها حال اكتمال مراحلها بصورتها النهائية بـ18 مليون طن/السنة. وفي حال تحقيق هذه الأهداف، ستساهم مصر بشكل فعال في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلاً.

ثم تأتي **ســـلطنة عمان في المركز الثاني** بإجمالي **15** مشـــروعاً غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضـــر والأمونيا الخضـــراء، بعد الأخذ في الاعتبار المشـــروعين الملغيين مؤخراً من قبل BP وتحالف Posco-Engie. ثم تأتي في المرتبة الثالثة **دولة الإمارات العربية المتحدة** بإجمالي 15 مشـــروعاً متنوعاً بين إنتاج الهيدروجين الأخضـــر والأزرق (ومشـــتقاته مثل الأمونيا) وتطبيقات الهيدروجين في قطاع النقل البري والبحري. بينما بلغ عدد المشاريع التي تدرس تنفيذها **الأردن** نحو 14 مشروع حسب أحدث إعلان لوزارة الطاقة الأردنية. وفي **المملكة العربية الســـعودية**، وصـــل عدد المشـــاريع المعلنة إلى 11 مشـــروع، يتصـــدرهم مشروع "ينبع للهيدروجين الأخضـــر" ومشروع "نيوم للهيدروجين الأخضـــر" الذي يعد من بين الأكبر من نوعه على مستوى العالم بطاقة إنتاجية 1.2 مليون طن/السنة من الأمونيا الخضـــراء والمخطط تشغيله عام 2026. ومؤخرا أبرمت شركة المصافي العربية السعودية sarco مذكرة تفاهم لمدة عام واحد

مع شركة Go Energy ومقرها الإمارات بغرض إجراء دراسة مشتركة لتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر المقدمة من كلا الطرفين، إلى جانب تصميم إطار قانوني لدعم التعاون بينهما، دون أي أثر مالي.

وفي **المغرب**، بلغت الحصيلة المعلنة نحو 11 مشروع، منها مشروع تجريبي لاستخدام الهيدروجين في توليد الكهرباء، كما تخطط المغرب لتنفيذ 6 مشروعات استثمارية بقيمة 32.6 مليار دولار، يقوم بتنفيذها خمس تحالفات من شركات مغربية، وإماراتية، وسعودية، وأمريكية. وفي **تونس**، وصل عدد المشاريع المعلنة إلى 8 مشاريع، ومن المخطط استغلال الغالبية العظمى منها لإنتاج وتصدير الهيدروجين عبر ممر الهيدروجين الجنوبي إلى أوروبا.

وفي **الجمهورية الجزائرية**، يبلغ إجمالي المشاريع المعلنة حسب رصد أوابك إلى 7 مشاريع، والتي تستهدف بشكل أساسي السوق الأوروبي لتصدير ما يصل إلى 1 مليون طن/السنة بحلول عام 2040 حسب مستهدفات الاستراتيجية الوطنية، مستغلة قربها من السوق الأوروبي وما تملكه من شبكات لخطوط الأنابيب يمكن توظيفها لنقل الهيدروجين إلى أوروبا. وفي **موريتانيا**، استقر عدد المشروعات المعلنة في موريتانيا عند 6 مشاريع، بعد الأخذ في الاعتبار تأجيل مشروع "أمان" للهيدروجين الأخضر. يضاف إلى ما سبق، مشروعين في كل من جمهورية العراق، وجيبوتي، ومشروع واحد في دولة قطر (لإنتاج الأمونيا الزرقاء) المتوقع تشغيله بحلول عام 2026، ومشروع واحد مخطط تنفيذه في دولة الكويت لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول 2040 كما هو موضح بالشكل-29.

الشكل-29: المشاريع المعلنة* لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية، حتى نهاية ديسمبر 2025

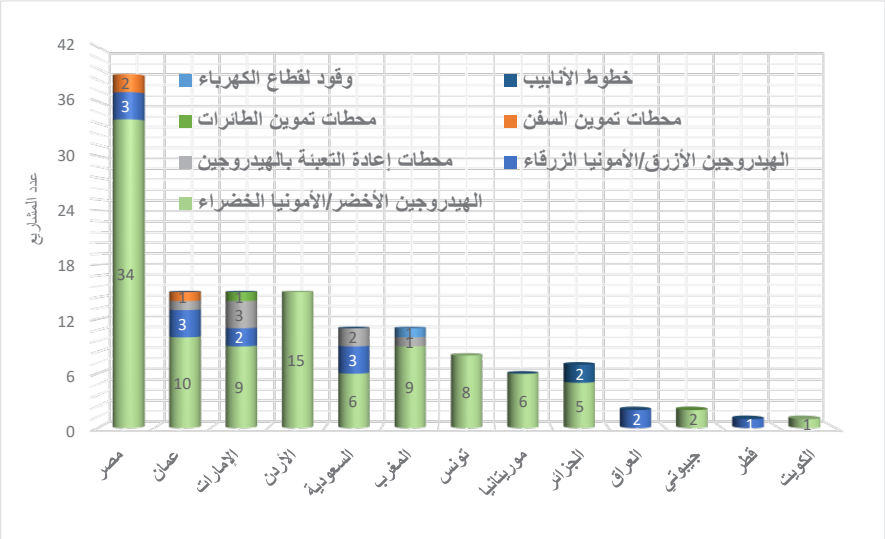

المصدر: أوابك
*ملاحظة
-المشاريع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها قيد الدراسة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المستثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشترين

الخاتمة والاستنتاجات

شهد عام 2025 تحولاً محورياً في صناعة الغاز الطبيعي المسال العالمية، حيث قفزت التجارة الدولية إلى رقم قياسي جديد بلغ 429.8 مليون طن، بنمو سنوي 5.1%. كما حمل تغيرات ديناميكية ودلالات استراتيجية واضحة تجسدت في النقاط التالية :

- **ريادة أمريكا الشمالية**: حيث عززت الولايات المتحدة مكانتها كأكبر مصدر عالمي بحصة سوقية 25.8%. كما شهد العام دخول كندا والمكسيك كلاعبين جديدين، مما عزز من ثقل منطقة أمريكا الشمالية في حجم الإمدادات العالمية.
- **الدور الاستراتيجي للدول العربية**: حافظت الدول العربية على مكانتها كمورد موثوق وركيزة أساسية لأمن الطاقة العالمي، حيث بلغت حصتها 25.4% من إجمالي التجارة العالمية. وبرز هذا الدور من خلال استقرار صادرات دولة قطر وسلطنة عمان، وانضمام موريتانيا لأول مرة إلى نادي المصدرين عبر مشروع (السلحفاة-أحميم الكبير) .
- **تحولات خريطة الطلب**: شهد عام 2025 نمواً استثنائياً في الطلب الأوروبي بنسبة 24.4%، لتعويض توقف إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا . وفي المقابل، سجلت الصين تراجعاً غير معتاد في وارداتها بنسبة 15%، نتيجة الاعتماد المتزايد على الإنتاج المحلي وغاز الأنابيب القادم من روسيا.
- **الآفاق الاستثمارية والمستقبلية**: سجل عام 2025 نشاطاً ملحوظاً في قرارات الاستثمار النهائي(FID) ، مما يمهد الطريق لطفرة قادمة في المعروض. وتتوقع منظمة "أوابك" أن يشهد عام 2026 نمواً إضافياً في الإمدادات بنسبة 8%، ليصل إجمالي المعروض العالمي إلى نحو 465مليون طن، مما سيسهم في تعزيز استقرار الأسواق العالمية وتلبية احتياجات تحول الطاقة.

وتؤكد هذه التطورات على أن الغاز الطبيعي المسال سيظل الوقود الحيوي الأكثر مرونة وقدرة على الموازنة بين متطلبات أمن الطاقة وأهداف الاستدامة البيئية في المدى المنظور.

أما من جانب الهيدروجين، فبالرغم من أن عام 2025 شهد موجة عنيفة من إلغاء أو تأجيل أو تخارج لمطورين من مشاريع الهيدروجين في عدد من المناطق مثل أستراليا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، إلا أنه يمكن اعتبارها عملية "فرز" ضرورية تميّز بين المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الفعلية، وتلك التي تفتقر إلى نموذج تجاري مربح، مما يتيح للشركات إعادة تركيز مواردها على المشاريع المدعومة حكومياً أو ذات نماذج عمل أكثر وضوحاً.

وفي هذا الصـــدد، تتوقع منظمة أوابك أن يواجه قطاع الهيدروجين العالمي خلال الفترة المقبلة جملة من التداعيات المحتملة، أبرزها:

- فقدان الثقة وتزايد حالة الحذر لدى المســـتثمرين والممولين والمســـتهلكين المحتملين، ســـواء تجاه المشاريع القائمة أو التي هي قيد التخطيط المبدئي، الأمر الذي قد يؤدي إلى موجة جديدة من الإلغاءات أو تباطؤ واضح في وتيرة طرح مشاريع جديدة، خلافاً لما شهدته السنوات القليلة الماضية.
- ارتفاع مستوى المخاطر للمشاريع القائمة، الأمر الذي قد يدفع المؤسسات المالية والمستثمرين إلى تبنّي معايير أكثر تشـدداً في التمويل، ويجعل المشـترين أكثر تحفظاً في توقيع عقود طويلة الأجل، في ظل غياب اليقين حول استدامة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع.
- إعادة توجيه أولويات أصـــحاب المصـــلحة (حكومات ومطورين ومســـتثمرين ومســـتهلكين) نحو مشـاريع الوقود الأحفوري الأكثر نضـجاً، لا سـيما مشـاريع الغاز الطبيعي، باعتبارها خياراً أكثر أماناً واسـتقراراً في الأجل القصـير، وتتوافر لديها الجدوى الاقتصـادية، مقارنة بالمخاطر التقنية والتجارية المرتبطة بمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون.

P 820
H2